

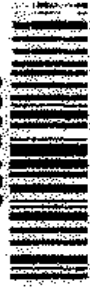
الرؤية الفكرية في الحاكم والرعية لدى

« ابن المقفع وابن العنابي والكواكبي »

إعداد
د. عمر بن قينة



0202452



Bibliotheca Alexandrina

الرؤية الفكرية

في

(الحاكم) و (الرعية)

لدى (ابن المقفم) و(ابن العنابي) و(الكواكبي)

إعداد
د. عمر بن قينة

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمّان

تلفاكس : 4647447 - فاكس : 5862623

ص.ب : 141781

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2000م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يلتقي (عبد الله بن المقفع) من أبناء (القرن الثاني الهجري) و (محمد بن العنابي) في (القرن الثالث عشر الهجري) في تصوير واقع سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي ينذر بالتردي بالنسبة لابن المقفع، وهو مترد تماماً ينذر بالانهيار الوشيك بالنسبة للثاني، تجمعهما رؤية واحدة في واقع (حكم إسلامي) فرخت فيه الآفات، واستشرت الانحرافات أو شرعت تستشري بحسب الموقع، والفترة، لكنّها في كل الحالات أودت بالحكم الإسلامي إلى (الانهيار) تحت معاول الأعداء التقليديين في شرق (وطننا العربي) و (مغربيه) .

بكر الرجلان - مثل غيرهما - للتنبيه إلى المخاطر القادمة أو المحدقة بالأمّة والدولة عبر شيوخ الآفات الاجتماعية، وفساد الحكم والحكام، فكانت الدعوة للحكام، للستر على الرعية، وحسن التقرب منها، والحرص على تولية ذوي الصلاح والجديّة والإخلاص عليها، والإيثار لها، والعمل برأيها العام، لدرء المفساد، وإقامة العدل، وتنفيذ الأحكام الشرعية، بالتّي هي أقوم، في اللّين، وفي القوّة، حسب مقتضى الحال.

كما ألحّا على وجوب الطاعة على (الرعية) لحكم عادل منضبط، والإخلاص في تعاونها معه، والعمل بمنهج واضح ينهض على ضرورة اجتماع الكلمة في الأمّة، كنواة لقوتها، ودرع لحماية الدولة من الاندثار، والتمكين لها في الأرض كنظام سياسي ذي نهج حضاري، لا يزول بزوال رجاله الأفذاذ، ولا ينتهي بانتهاء مراحل تتعلق بالحكام والأوضاع في المجتمعات والأوطان.

تشابهت ظروف الرجلين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وإن اختلف المنزاع بينهما، لكنهما معاً دقّا (نواقيس) الخطر لمستقبل أسود، فاجتهد (ابن المقفع) في

إسداء النصح للنظام، وهو في البلاط العباسي، لدى (أبي العباس السفاح) أولاً وأخيه (أبي جعفر المنصور) ثانياً، هذا الأخير لم ترق له آراء (ابن المقفع) ومنطقه العقلاني في معالجة الأمور، فكان ذلك مبرراً كافياً لأمير (البصرة) : (سفيان بن معاوية) الذي كان يكن حقدًا دفينًا للرجل، فدعاه إلى بيته، استدراجاً له، وكيداً، حيث قتله (106هـ / 759م) ممثلاً بجسده حرقاً في النار، فدفع (ابن المقفع) بذلك، أعلى ثمن لأرائه السياسية والفكرية، في محيط يملأه الفساد السياسي المتفستخ، يتسع للدجالين، واللاهين العابثين، ويكبر فيه الضيق بالرأي الفكري العقلاني، والمفكرين ذوي الإحساس بالمهام الإنسائية الكبرى في بناء الدول وتطور الأمم.

وحرص (ابن العنابي) على حماية وطنه بالرأي، لإعداد القوة المادية والمعنوية، في الجيش، والأمة، وتخليص دواليب الحكم من الفساد والمفسدين، وتطبيق شرع الله في حياة الناس، والعمل لنصرة المظلوم والضرب على يد الظالم، وإشعار الأمة بمهمتها، مع الحاكم لا يغفل عن الشعائر الدينية ممارسة، وتشجيعاً، ورعاية كطاقة روحية عالية تحكم الأواصر بين (حاكم) و(محكوم) فيها جاد، هو الذخر لمواجهة الأعداء التقليديين في الغرب النصراني، المسكون بالحق الصليبي.

فاستفاد من فكر (ابن العنابي) رجل النهضة العربية الحديثة (محمد علي) في (مصر) ولم يصغ إليه النظام في (الجزائر) الواقعة تحت أعين العالم كله، أوروبا، وأمريكا، حتى بات الخطر على (الأبواب) فدعي الرجل - بعد فوات الأوان - لا للإسهام بفكره، بل بسلاحه، بل محارباً في مواجهة الاحتلال الفرنسي وراء (قائد) جاهل حرفياً وفكرياً وميدانياً، لا مبرر لموقعه في المنصب الخطير غير مصاهرته لحاكم الجزائر (الداي حسين) فسقطت (الجزائر) على يد هذا (الداي)، لينفي (ابن العنابي) إلى (مصر) حين بات الاحتلال حقيقة قائمة في بلده، فعمل (محمد علي) للاستفادة منه، في (الرأي) و(الإفتاء) قبل أن يتلقفه المصير الذي جمعه مع معاصره (رفاعة الطهطاوي) بعد وفاة (محمد علي) ليموت في صمت، كما ماتت الأوطان مخدرة بين أنياب الغرب الاستعماري.

فكر كلا الرجلين: (ابن المقفع) و(ابن العنابي) فكر حضاري، إصلاحى، طموح إلى الخير العام، والعدل، والإنصاف، والفضيلة تعمر حياة الناس بكل وجوهها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مع التمايز الواضح بينهما: رؤية، وموقف، وفكر وأسلوباً في معالجة القضايا، والتعبير عن الانشغالات، ففكر (ابن المقفع) في ذلك فكر نخبوي، وأدبه أدب مجالس، ذو طبيعة (أرستقراطية) بسمات حضارية إنسانية في بناء دولة قوية يقودها الفكر، ويسود فيها (العقل) و(العدل) بمفهومه العلمي الدقيق، كما تعم فيها (الثقة) بين (حاكم) طاهر جاد مخلص، ومحكوم مطيع، سعيد، واثق، أمل، آمن في حياته، وعلى ماله، فهو فكر يمحض النصيح للجميع: يوجه (الحاكم) في سياسية الرعية، وفي حياته الشخصية نفسها، ويربي (المحكوم) على السلوك السوي، مما يجعل الحاكم (قوياً) يهاب تقديراً لا خوفاً، ويحترم إجلالاً لا نفاقاً، قدوة لمن دونه: (ولاة) و(مواطنين) فيضمن بذلك ولاء رعية، وقوة نظام.

وتبقى بعد ذلك زندقة (ابن المقفع) تخمينات ينقضها كلام (ابن المقفع) نفسه في آثاره، وهو لم يضرب (الإسلام) بل كانت أفكاره ذات نفع فيه، وللحكام، لو عملوا بها في محاربة الآفات الوافدة، وقد لاحت (طلانها) في بؤر (المراقص) و(الحانات) وما ينجر عنها، مما انتهى إلى تفسخ حكام وعبثهم ولهوهم، وتقريبهم ذوي (اللهو والبطالة) ومناوأتهم رجال الفكر والرأي وإبعادهم، عن صنع (القرار) مما يعتبر من أسباب (خراب الملك) بتعبير (ابن المقفع) نفسه، و(ابن خلدون) ذاته، ثم (ابن العنابي) في النهاية.

أما فكر (ابن العنابي) فهو فكر (عالم دين) سياسي جاد، طموح لنفوذ حياة إسلامية صافية طاهرة، تزدهر فيها العلاقات الإنسانية الخيرة، في أمة قوية بجيشها المتخلق الجاد القنوع المنضبط، ومواطنيها الأوفياء السعداء العاملين الجادين، من رؤية تستمد طبيعة الصراع الذي بات أزلياً بين (غرب) مسكون بنزعة السيطرة والاحتواء، و(شرق) رائد، مقاوم، غير قابل للاستعمار، تواق إلى الخير العام: يغمر الإنسانية في محيط تنتفي فيه روح الاستبداد، وتسوده قيم العدل والفضيلة.

وتتواشج الصلة بين السابقين، ولاحقهما الشيخ (عبد الرحمن الكواكبي) بمواقفه السياسية والفكرية المتقدمة، بطابعها الثوري الحديث، برؤية قومية جريئة من دون نزوع إلى الصدامية، في المواجهة، فجرح للتعميم لنكون رؤيته عربية عموماء وإسلامية بشكل أعم.

الرؤى الفكرية لدى هذا الثلاثي (ابن المقفع) و(ابن العنابي) و(الكواكبي) من بين سائر الرؤى والدعوات التي انطلقت مبكراً في حياة أمتنا العربية، ثم استمرت توفقاً لبناء الدولة العربية الواحدة الرائدة، والأمة القوية السليمة، فكسراً وروحاً، وواقعاً، وكانت رؤى طموحة، ودعوات جريئة تلقى الصدود، هنا، والمقاومة والرفض هناك، كخلاصة لخطط تحييد رجال الفكر، وعلماء الشرع، ودعاة الخير، وإبعادهم عن صنع القرار السياسي الفاعل، فانتهت أمتنا العربية خصوصاً والإسلامية عموماً إلى هوان، يحس بوجعه دائماً كل المخلصين المؤمنين الغيورين على أوطانهم وشعوبهم، وعقيدتهم، فيحاولون تجاوز (المحن) المزمنة، والناشئة بالإمكانات المتاحة لتغيير (المناكر) الفاشية، وهو ما يدخل في سياقه جهد هؤلاء الرجال (ابن المقفع) في الأولين، و(ابن العنابي) و(الكواكبي) في الآخرين من أعلام أمتنا العربية.

ويبقى الطريق طويلاً، وشاقاً، دامياً، كما يبقى الواجب قائماً على كل مؤمن في مقدوره أن يسهم بالمتاح لخدمة وطنه، وأمته، في عالم لا مجال فيه لضعيف، والكلمة فيه للأقوى، ولا بقاء لقوة مادية لا تتطوي على طاقة روحية، والطاقة الروحية في المجتمع الإسلامي أعظم خزان للارتقاء بالأوطان، والإنسان: مادياً، ومعنوياً، ومعنوياً، للظفر بالعزة التي وعد الله بها عباده المؤمنين المتقين، العاملين الصادقين.

عمر بن قيس

الجزائر: 1 أوت / أغسطس 1999

الفصل الأول

صورة (الهاكم) .. و (المحكوم)

لدى (ابن المقفع)

في (آثاره)

صورة (الحاكم) .. و (المحكوم) لدى

(ابن المقفع) في (آثاره)

يعتبر (عبد الله بن المقفع 106-142هـ) من أعلام الأدب والرأي في القرنين الأول والثاني الهجريين، حين بدأ يعلو نجمه في محيط أدبي وسياسي شرع يخذلي أفكاره بالرؤى السياسية والفكرية وحتى (الايديولوجية) وهو ينتقل من محيطه (الفارسي) إلى محيط (عربي) جديد متجدد، تعلق فيه بالعربية بعدما تشبع بها فكراً وأسلوباً، وطعمها برصيده من ثقافته الأولى (الفارسية) فصار عربياً بحكم (الجنسية السياسية) واللغوية، فاستبدل اسمه (الفارسي) الأول (روزبه داذويه) باسم ثان عربي هو (أبو محمد عبد الله) كما انطلق أدبه باسم شهرته (ابن المقفع) عربياً بلغته الأنيقة، طلاوة في الأسلوب، ودقة في الأفكار، مع أصالة الرأي لا يقعد بها اتكاؤه على موروثة الثقافي الفارسي، وروافد هذا الموروث المختلفة من الثقافات الأخرى، الهندية، واليونانية، وسواهما.

فحدث في فكره شيء من التلاحق الثقافي الذي شرع المحيط السياسي والفكري والأدبي يفرزه، ويتسع له، فإن كان تأثره بالثقافات القديمة واضحاً، فإن تأثيره بأفكاره وأسلوبه واضح أيضاً، بفضل ما تركه من آثاره رغم قلتها، أسهمت إلى جانب غيرها في تغذية الفكر العربي، في مختلف عصوره، فوجدت أفكار (ابن المقفع) نفسها صداها في اللاحقين، من رجال الفكر والرأي، ليس في الأسلوب فحسب، بل في الموقف والرؤية والرأي، في شؤون الفكر، والأدب، والسياسية، وحتى في شؤون الجيش، وشؤون الحكام والمحكومين، مما نجد ظلاله في أكثر من عمل، لمفكرين للاحقين، ربما كان من بينهم (ابن العنابي) الجزائري (1189-1267هـ / 1775-1851م) في المتأخرين الذي عالج شؤون الحكم والحاكم، و(الجيش) من زاوية ذات صلة في جوانب من فكر (ابن المقفع) وآرائه في أكثر من قضية، محورها ضرورة الاهتمام بشؤون الجيش، وبشكل أخص: الحرص على إبعاده عن النفوذ في الحياة السياسية

والاقتصادية، كالحرص في بلاطات الحكام على إشاعة العدل في الرعية، وإنصاف الناس، والانتصار للمظلوم، والضرب على يد الظالم، وسدّ البساب على المتآمرين والمتملقين، وتطهير مساحة (الحاكم) من (بطانات السوء) التي يسبب وجودها حول الحاكم كل الضرر، والولايات جميعها على الشعوب والحكام معاً، هذا مع الإصلاح على تكريس قيم الجد والنزاهة والصدق والإخلاص في العمل، والنصح الصادق الصدوق في الرأي.

(ابن المقفع) إذن مفكر عربي، بجنسيته السياسية، وأداته التعبيرية، فمن تكلم لغة وفكر بها، وألف، فهو لها، ومن الناطقين بها، نشأ الرجل (106-142هـ / 724-759م) في أجواء الحكم الأموي (40-132هـ / 661-750م) حين بسّات (دمشق) عاصمة الدولة الإسلامية التي تحولت إلى حكم وراثي في (آل معاوية) ذوي التمسك بعروبة ما متميزة، مما أثار ضغينة العناصر الأخرى التي دخلت الإسلام، فرأت هذه العناصر أن في ذلك خروجاً عن النهج الإسلامي، مما أوعز بعودة الحس القبلي الذي شجعه النهج السياسي الأموي، فعاد في عهده (التنازع بالأكقاب) ذات الطابع الجاهلي، فعرفت (النفاضة) الشعرية التي عكست روح البداوة، حيناً إلى القبلية الجاهلية، التي عادت إليها الحياة في مناظرات الثلاثي المعروف (الأخطل، وجريز، والفرزدق) فنمت من هنا النزعة (الشعوبية) التي وجدت تربتها (المسمدة) في التذمر الشعبي العام من الاستبداد الأموي، الذي أنجز سياسته هذه غير المحكمة معارضة قوية فسي صفوف الخصوم، نحت نحو (التنظيم) ابتداء من شبيعة (الإمام علي) رضي الله عنه، و(الخوارج) و(أنصار آل البيت) الذين كبر أثرهم، وشرعت تتسع دائرتهم، كما كبر خطرهم بموازرة الموالي.

فتمخض ذلك الصراع السياسي عن اتجاهات في الشعر نفسه، حين غدا لكل فريق صوته الشعري، فلأمويين شعراؤهم، وللشبيعة شعراؤهم، كما لآل البيت - عموماً - شعراؤهم، وفي مقدمتهم (الكميت بن زيد الأسدي) القائل:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب
ولم يلهني دار ولا رسم منزل
ولكن إلى أهل الفضائل والنهي
ولا لعباً مني ، أذو الشيب يلعب
ولم ينظريني بنان مخضب
وخير بني حواء ، والخير يطلب

وكذا الخوارج، وشاعرهم (عمران بن حطان) الذي سلط لسانه على الجميع إشادة برهطه، ودفاعاً عنهم، من دون أن نعدم في النهاية مناصرة للفكر الشعبي ذاته، والتحيز لغير العرب، فلم يجد الشعبي والحالة هذه حرجاً من إعلان موقفه، ومن بين ممثليه الساخرين من (العرب) و(العروبة) : (بشار بن برد: 96-168هـ) الذي يعلن اعتزازاً بفارسيته، وسخريته من عروبة (أبي عمرو بن العلاء) قائلاً :

أرفق بعمرى إذا حركت نسبته
سأخبر فأخبر الأعراب عني
أحين كسيت بعد العري خزيماً
تفاخر يا ابن راعية وراع
وكننت إذا ظلمت إلى قراح
فإنه عربي من قوارير
وعنه حين تاذن بالفخار
ونادمت الكرام على العقار
بني الأحرار، حسبك من خسار
شركت الكلب في ولغ الإطار

حتى بات الجهر بالشعبوية أمراً قائماً، يستلذه الشعراء من ذوي الأصول غير العربية، من بينهم (ابن الرومي) نفسه، في القرن الثالث الهجري (221-283) الذي توزعته أصوله (اليونانية) أبا ، و(الفارسية) أمًا، فقال مثبهاً بأصوله وأنفثه :

كيف أغضي على الدنيا والفر
ونحن بنو اليونان قوم لنا حجي
س خؤولي ، والروم أعمامي
ومجد، وعيدان، صلاب المعاجم

بدأ هذا الحس إذن متردداً على أيام (بني أمية) ثم لم يلبث حتى صار جريئاً صريحاً مدوياً بعد انهيار الامبراطورية الأموية (132هـ) وقيام الدولة العباسية، بدعم من أنصارها (الموالي) ومنهم القائد العسكري الفارسي (أبو مسلم الخراساني) : ت 137هـ/ 755م) وحين دكت الدولة الأموية بإعلان (أبي العباس السفاح) الدولة العباسية في (الأنبار) بالعراق، وحين توفي هذا سنة (136هـ) استلم مقاليد الحكم أخوه (أبو جعفر المنصور) : (136-158هـ) مؤسس (بغداد) التي اتخذها عاصمة

الدولة العباسية، مشيدا القصور له على نحو حاكي قصور (أكاسرة فارس) مثل قصره (قصر الخلد) اندفاعا نحو الأبهة والرفاهية في المسكن، والأثاث، مما شرع يقلده فيه وزراؤه، ولاحقوه: خلفاء، وأمراء، ووزراء، وإلى جانب ذلك انطلق البناء الحضاري بمضمونه الفكري الذي بلغ الأوج على عهد الخليفة المأمون (170-218هـ / 786-833م) الذي شيد (دار الحكمة) لكن (الخلافة) في أيامه ((واجهت تحديات العناصر البدوية الأعرابية في الشام والجزيرة، وتحديات العناصر الآسيوية في خراسان وأطراف بلاد فارس، وتوهم المعتصم بعد توليه الخلافة أن الاستتجاد بقوة من المحاربين الأتراك سوف يحمي الدولة، ولم يدرك أن سيطرتهم لن تضر الخلافة والسلطة السياسية فحسب، بل ستؤدي على المدى الأبعد إلى تهديد البناء الحضاري والتقدم الاقتصادي الانتاجي الذي بدأ منذ صدر الإسلام، وذلك بحكم الطبيعة الرعوية المتخلفة لأولئك المحاربين الأتراك))⁽¹⁾ الذين سيطروا ((على مقاليد المجتمع العباسي في عهد المعتصم الذي كان مواليا للعنصر التركي بتأثير أمه التركية، مما يعني أن الولاء العربي قد ضعف حتى في مستوى الخلافة بتسرب العناصر غير العربية إلى صميم النسيج المجتمعي في أعلى خلاياه)) مما سيكون ((من أهم أسباب البلاء في تاريخ العرب)) لاحقا، عبر الأقطار، والعصور.

لقد بدأت (الدولة العباسية) ذات ميل منذ البدء للعناصر غير العربية من منطلق سياسي خاطئ، خال من الضوابط، خاضع لنزق الحكام وأهوائهم، ومصالحهم، منذ بادت عاصمة الدولة أقرب إلى (فارس) والسلطة تحت نفوذ (الفرس) الذين قامت على أكتافهم الدولة الجديدة : جنودا، وضباطا، ووزراء، وكتايا، فشرعت تشيع التقاليد الفارسية، في محيط سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي، مضى لطابع العربي فيه يتوارى، أمام اجتياح القيم الوافدة مع أبناء الشعوب التي اعتنقت الإسلام، (فرسا) و(أتراكا) وغيرهم، وتوغل أبناؤها في أجهزة الدولة، فأشاعوا أساليب قيم الترف، ليس في تشييد (القصور) وتأثيثها فحسب، بل في إعداد الموائد، وعقد مجالس (الشرب) و(العناء والطرب) فكان ذلك الأرضية الرخوة الواسعة التي هيأت لحياة لاهية عابثة، سرعان ما تسرع يتقدم فيها (اللاهون) و(المطربون) و(المغنون) و(الندامي) الصفوف،

ليس في (حلقات الشراب) فحسب، بل في الظفر بالمال والجاه والرخاء، حتى (التبذل) بعدما (تبذل) الولاة و(الخلفاء) أنفسهم، ساعد على ذلك الرخاء الاقتصادي غير الخاضع للتوجيه السليم، فباتت المتعة المادية (المباشرة) مطلباً حياتياً، أشاعت في الحياة الاجتماعية (التهتك) و(الاستهتار) و(التطرف) أيضاً في ذلك، حين توافرت مختلف (العناصر) لينشأ (التغزل) الذكوري، فيتجاوز الشعراء التغزل الطبيعي المعتاد بالمرأة إلى التغزل بالأرقاء والغلمان الذين غدوا ينافسون النساء، ليس بجمالهم فحسب، بل بحللهم، وزينتهم، وعطورهم كذلك، حتى غدوا بدورهم نماذج تحذو حذوها الحسان، فتصففن شعورهن على نحو ما يفعل الغلمان، وترتدين ما يرتدون، بل تقلدنهم في (الحركات) التي ليست بالرجالية، ولا بالنسائية، فتميعت الحياة، وشرع الفساد يستشري في كل المناحي، كما شرعت أشكال من الخلاعة تشيع، فتتسع دائرة الانحلال الذي كان البذرة للانهيال الذي جعل آخر الخلفاء العباسيين (المستعصم بن المستنصر: 606-656م) غير مبال بضياح الدولة، وسقوطها أمام الاجتياح التتري، معلناً أنه سيكتفي ببغداد وحدها مجال (دولته) ومصدر ترفه ولهوه، وتبذل (بطانة السوء) حوله التي أسهمت في الواقعة به، وقتله على يد القائد التتري (هولاكو خان حفيد جنكيز خان) الذي قتل (المستعصم) وأهله، وأسر بناته، وعاث فساداً في (بغداد) التي باتت في قبضته مستباحة تعلن انهيار حكم (656هـ / 1257م) تأكل من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في ذلك الجو الذي كان غارقاً في الرفاهية والرخاء، أمام انفتاح (خزائن الدولة) للموارد من جهة، وتحولها من جهة أخرى إلى منبع تغدق منه الأموال - عبثاً - على مظاهر الأبهة (الملكية) وتغمر ذوي اللهو والطرب والمجون، لاح (المشهد) منذرا منذ البدء بسوء المآل حيث تابع (ابن المقفع) مهمته ككاتب (سلطة) في الحكم العباسي، بعدما بدأها في العهد الأموي، حين تولى يومئذ الكتابة لولاتهم في (العراق): (عمر بن هبيرة) ثم ابنه (يزيد) وكذا (داوود) في عهد آخر خلفاء بني أمية (مروان بن محمد) أو (مروان الحمار) كما أطلق عليه.

ولدى (مروان) هذا نفسه عمل (عبد الحميد الكاتب) ذاته، زعيم البيان العربي، فكتب له حين كان واليا على (أرمينية) وصحبه عندما انتهت إليه السلطة الأموية (126هـ) فبات (عبد الحميد) و(ابن المقفع) علمين في الكتابة، منذئذ، على أيامهما، كما باتا بشكل خاص عنواني للكتابة الفنية، التي يبقى (عبد الحميد) زعيمها ((فصاحة لفظ وبلاغة معنى، واستقامة أسلوب، فهو أحسن من كتب العربية ومرنسها))⁽²⁾ فهو (الأستاذ المباشر للمترسلين) وفي مقدمتهم زميله (ابن المقفع) لكن عند الانقلاب السياسي العباسي الصاعق الذي أسقط الدولة الأموية بقي فيه (عبد الحميد) على ولائه للحكم المنهار، فأعدم، في السنة نفسها التي سقطت فيها الدولة الأموية (132هـ / 750م) أما (ابن المقفع) فقد حول وجهته لا لحب خالص للحكم الجديد، أو اقتناع بنظافته، إنما مسابرة للظروف، وحرصا على مصالحه الشخصية و(القومية) أيضاً التي تبدو أكثر ارتباطاً ظاهراً على الأقل بالحكم الجديد الذي قام على أكتاف الفرس، بعدما فصل في المعركة (أبو مسلم الخراساني) بجيشه (الفارسي) الثائر، فكانت الضربة القاضية على (الإمبراطورية) الأموية، بإعدام آخر رجالها (مروان بن محمد) سنة (132هـ / 750م) .

وعلى أنقاضها تأسست الدولة العباسية على يد (أبي العباس السفاح) الذي حكم في الفترة (132 / 136هـ) قبل أن يخلفه - حين وفاته - أخوه (أبو جعفر المنصور) الذي امتدت ولايته أو (خلافته) أكثر من عشرين سنة (136 - 158هـ / 754 - 776م).

فكان تحول (ابن المقفع) في هذا المناخ طبيعياً من الكتابة للولاة الأمويين على (العراق) إلى الكتابة لرجال الحكم الجديد، فخص بذلك حاكم (الأهواز) للعباسيين (عيسى بن علي) بشكل خاص، وهو عم الخليفين (أبي العباس السفاح) و(أبي جعفر المنصور) كما ((أسلم على يده، فحمل اسم (عبد الله) وكنية (أبي محمد) ليتسوارى اسمه (الفارسي) تماماً : (روزبه بن داؤيه) فينطلق صيته باسم شهرته (ابن المقفع).

فهو فارسي الأصل من مواليد قرية (جور) التي صارت مدينة تسمى (فسيروز آباد) أخرجت فطاحل العلماء في العربية، لكنه بات (عربياً) : لغة، وديناً، وجنسية في

النهاية، في حكم إسلامي أراد أن يخدمه بقلمه، ويستفيد منه في الوقت نفسه، فسانطلق من هنا يهتم بشؤون السياسة من الزاوية الفكرية الأدبية والاجتماعية، فشرع خلال ذلك ميله (الشعوبي) ينمو بحذر شديد، حذر المفكر الرزين لا الشاعر الاندفاعي، كرد فعل عما لاحظ من توجه (عروبي) خالص في العهد الأموي، مما بدا له تهميشا للعناصر غير العربية في الدولة الإسلامية، وفي مقدمتها (العنصر الفارسي) الذي لم يلبث حتى صار سيد الموقف في الدولة العباسية الناهضة على أكتافه، الساعية للإفصاح له، في الجيش، والإدارة والسياسة، وسواها.

اطمأن النظام للعنصر (الفارسي) اطمئناناً تاماً، فمال هذا للإعراب علناً عن شعوبيته والنيل من العنصر العربي، وهي النزعة التي انطلقت تعززها عناصر أخرى تركية ذات روح بدوية، وسواها شرعت تتوغل في الحياة السياسية، فكما بات الجيش الفارسي في المقدمة باتت العناصر الأخرى : تحاول التقدم إلى الواجهة، في السياسة، وفي الإدارة، فلم يضيع (ابن المقفع) - مبكراً - الفرصة، ففضلاً عن كونه كاتباً لوال هو عم الخليفة، فقد أراد التقرب للخليفة (أبي جعفر المنصور) بما يرى فيه منفعة، ومنفعة الخليفة، والحكم، فنحا في ذلك نحواً فكرياً أدبياً سياسياً في أهم كتاباته، التي كان هدفها توجيه الحاكم، ونصحه، في كسب ودّ الجيش، وانضباطه، وسياسة الرعية، ونوعية الحاشية أو (البطانة) كي يكون ذلك كله زينة له في مجلسه، وهيبة له في الحكم، ومجلبة لاحترام مضاعف بين الرعية والأمراء والملوك.

وهذا ما انصبّت عليه معظم أعماله المترجمة والموضوعية، فكتاب (كاملية ودمنة) في قالبه الرمزي بات شهرته واسعة، لكن من الكتب الأخرى المباشرة على مستوى آخر رفيع في الفكرة والرأي، والصياغة نفسها، ما هو على مستوى رفيع، وهي التي أثرت التوقف عندها لإنارة بعض جوانبها، فرزا، وعرضاً، ومعالجة انطلاقاً من الرؤية ذات الطابع الإصلاحية لدى (ابن المقفع) والإصلاح عنده لا يُجزأ ولا يتجزأ في مختلف مناحي الحياة بدءاً من الحاكم والمحكوم معاً، وقد أصاب (ابن المقفع) لب الحقيقة حين قال :

((الناس رجلان: وال ومولى عليه، والأزمة أربعة على اختلاف حالات الناس، فخير الأزمة ما اجتمع فيه صلاح الراعي والرعية، فكان الإمام مؤديا إلى الرعية حقهم، في الرد عنهم، والغيت على عدوهم، والجهاد من وراء بيضتهم.. والاختيار لحكامهم، وتولية صلحائهم، والتوسعة عليهم في معاشهم، وإفاضة الأمن فيهم، والمتابعة في الخلق لهم، والعدل في القسمة بينهم، والتقويم لأودهم، والأخذ لهم بحقوق الله عز وجل عليهم، وكانت الرعية مؤدية إلى الإمام حقه في المودة والمناصحة والمخالطة وترك المنازعة في أمره، والصبر عند مكروه طاعته، والمعونة له على أنفسهم، والشدة على من أخل بحقه وخالف أمره.. فإذا اجتمع ذلك في الإمام والرعية تم صلاح الزمان، وبنعمة الله تتم الصالحات، ثم إن الزمان السذي يليه أن يصلح الإمام نفسه ويفسد الناس، ولا قوة بالإمام مع خذلان الرعية ومخالفتهم، وزهدهم في صلاح أنفسهم.. والزمان الثالث: صلاح الناس وفساد الوالي وهذا دون الذي قبله، فإن لولاة الناس يدا في الخير والشر، ومكانا ليس لأحد، وقد عرفناه فيما يعتبر به أن ألف رجل كلهم مفسد وأميرهم مصلح أقل فسادا من ألف رجل كلهم مصلح وأميرهم مفسد، والوالي أن لا يصلح أدبه الرعية أقرب إلى الرعية إلى أن يصلح الله بهم الوالي، وذلك لأنهم لا يستطيعون معاتبته وتقويمه، مع استطالته بالسلطان، والحمية التي تملوه.

وشر الزمان ما اجتمع فيه فساد الوالي والرعية .. غير أننا بحمد الله قد أصبحنا نرجو لأنفسنا الصلاح بصلاح إمامنا، ولا نخاف عليه الفساد بفسادنا⁽³⁾.

فكان (الحاكم) و(المحكوم) محور حديثه: سياسة وأخلاق، وانضباطا، بما في ذلك (بطانة) الحاكم: مشورة وزينة، و(جيشه): اختيارا وإعدادا ورعاية، وحماية أيضا لهذا الجيش من مسببات فساد في المجتمع، وإفساده في الحياة العامة، وما ينجم عن ذلك من تبعات أخرى، في الفساد الاقتصادي والسياسي وغيرهما.

معادلة (السلام) و(الفساد) بين

الحاكم و(المحكوم) !

تناول (ابن المقفع) موضوع (الحاكم) أو (الوالي) في معظم أعماله، وفي مقدمتها كتاباه أو رسالتاه " الأدب الكبير" أولاً ، و"الأدب الصغير" ثانياً، ثم "رسالة الصحابة" ثالثاً، وكذا "الدرة البتيمة" وكلها في الأخلاق السياسية والاجتماعية العامة، وهي جميعها حول الآداب العامة، بمعنى التفكير الصائب، والعلم الصحيح، والسلوك السوي، كما أشار إلى ذلك جزئياً في مقدمة (الأدب الكبير) حين قال :

((يا طالب الأدب اعرف الأصول والفصول، فإن كثيراً من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول.. فأصل الأمر في الدين أن تعتقد الإيمان على الصواب، وتجتنب الكبائر، وتؤدي الفريضة، فالزم ذلك لزوم من لا غناء به عنه طرفة عين.. وأصل الأمر في إصلاح الجسد ألاّ تحمل عليه من المأكّل والمشرب والباه إلاّ خفافاً.. وأصل الأمر في الجود ألاّ تضنّ بالحقوق عن أهلها، ثم إن قدرت أن تزيد ذا الحق على حقه وتطول على من لاحق له فافعل، فهو أفضل.

وأصل الأمر بالبائس ألاّ تحدث نفسك بالإدبار وأصحابك مقبلون على عدوهم، ثم إن قدرت على أن تكون أول حامل وآخر منصرف من غير تضييع للحذر فهو أفضل.

وأصل الأمر في الكلام أن تسلم من السقط بالتحفظ، ثم إن قدرت على سارع الصواب فهو أفضل.

وأصل الأمر في المعيشة أن لا تنى عن طلب الحلال، وأن تحسن التقدير لمسا تفيد وما تنفق، ولا يغررك من ذلك سعة تكون فيها، فإن أعظم الناس في الدنيا خطروا أحوالهم إلى التقدير من السوقة))⁽⁴⁾ .

ومنذ البدء في مقدمتي الكتابين معا (الأدب الكبير) و(الأدب الصغير) يرى (ابن المقفع) في (الولاية) ابتلاء، فعلى من ابتلي بها أن يوطن نفسه على نكران الذات، ويتفرغ لها على حساب مصلحته، وليس العكس، مستعينا في ذلك بالأخيار، من رجال الرأي، والفكر النير، والعلم بحقائق الأمور، فيقول في مقدمة (الأدب الكبير) :

((إن ابتليت بالإمارة: فتعوذ بالعلماء، واعلم أن من العجب أن يبتلى الرجل بها، فيريد أن ينتقص من ساعات نصبه وعمله فيزيدها في ساعات دعوته وشهوته، وإنما الرأي له والحق عليه أن يأخذ لعمله من جميع شغله، فيأخذ من طعامه وشرابه ونومه وحديثه ولهوه ونسائه)).

وحول الفكرة نفسها يقول في مقدمة (الأدب الصغير) :

((ولاية الناس بلاء عظيم))⁽⁵⁾. لأن من ينصب نفسه حاكما في الناس، أو إماما لهم، عليه ((أن يبدأ بتعليم نفسه وتقويمها في السيرة والطفمة والرأي واللفظ والأخذ، فيكون تعليمه بسيرته أبلغ من تعليمه بلسانه.. ومعلم نفسه ومؤدبها أحق بالإجلال والتفضيل من معلم الناس ومؤدبهم)).

فإذا انتهى إلى مقدمة (رسالة الصحابة) زعم أن أميره (أبا جعفر المنصور) قد توفر على مؤهلات الحكم في النهوض بالمسؤوليات الجسام، على عكس أولئك الذين كانوا ((يكتفون بالدعة))⁽⁶⁾ منتهيا في مقدمة رسالته (الدرة اليتيمة) إلى أن كفاءة (الإمام) في النهوض بالأمة والرعية ثابتة، وما على الرعية إلا أن تصلح أمرها ((إن شاء الله، قد أصبحنا نرجو لأنفسنا الصلاح بصلاح إمامنا، ولا نخاف عليه الفساد بفسادنا))⁽⁷⁾.

فما هي إذن معادلة (الصلاح) و(الفساد) بين (الحاكم) و(المحكوم) و(البطانة) و(الرعية) و(الحكم) عموما؟

إنها قضايا شغلت (ابن المقفع) في (الأدبين) الكبير والصغير بشكل عام، كما شغلته في رسالتيه الخاصتين بالخليفة (أبي جعفر المنصور) : (رسالة الصحابة)

و(الدرة اليتيمة) اللتين كتبهما له، من باب النصيح له والتقرب إليه، بالرأي والحكمة، مع حرص على خدمة أغراض له مختلفة، منها الخاص، ومنها العام.

ولكن الوقفة الأولى عند أهم نقطة شغلت (ابن المقفع) فكرر الحديث عنها في مختلف أعماله، بنسب متباينة بين هذه الأعمال، وهي قضية (الحاكم) و(البطانة) أو الحاشية التي يختارها، فيغدو في النهاية صلاحه التام من صلاحها وفساده من فسادها! وما أخطرها قضية ذات شواهد لا تزال قائمة، ورموز في التاريخ لا يزال بعضها حيا، في الانتصارات والانكسارات الكبرى، من محطات التاريخ البسارزة، ولا تزال مطردة في حياة أنظمة معاصره، كما كانت في أنظمة بسائدة، انسحبت أو اندثرت اندثارا.

لقد نبهنا (ابن المقفع) إلى خطر (المسؤولية) باعتبارها بلاء لصاحبها، لما يكابده في النهوض بها، ولما تمتحن به إرادته في العمل: نزاهة، ونكران ذات وتضحية بالراحة والملذات، مع ضرورة الاستعانة بالشرفاء من أهل الرأي والعلم والحكمة، ولا حرج عليه والحالة هذه ((في تعيشه وتنعمه، إذا تعهد الجسم من أمره، فوَض ما دون ذلك إلى الكفاة))⁽⁸⁾.

وعلى طالب (المسؤولية) أن يهدف في ذلك إلى رضى ربه بخدمة الصالح العام، بكفاءة وصدق، من دون رياء، مع رغبة عن ثناء الناس، وعدم التفات لقدح أو مدح : ((إياك إذا كنت واليا أن يكون من شأنك حبة المدح والقرية))⁽⁹⁾ فمن يقبل المدح أو ينشده كمن يمدح نفسه، وهو ما يعتبر تلمسة يتسلل منها (الانتهازيون) و(الوصوليون) و(صائدو الفرص) و(المغانم) ممن مانت ضمائرهم، على أشلاء شرفهم وكرامتهم، من دون أن يمنع ذلك الحاكم من التماس رضى الشرفاء النزهاء الأخيار، فرضى هؤلاء دليل على حسن عمله، وهي مشورة غير مباشرة قد تغني عما سواها ((ما حاجتك إلى رضى من رضاه الجور، وإلى موافقة من موافقته الضلالة والجهالة، فعليك بالتماس رضى الأخيار منهم وذوي العقل، فإنك متى تصيب ذلك تضع عنك مؤونة ما سواه))⁽¹⁰⁾ مما يقتضي من الحاكم نفسه مستوى عالياً من الحكمة

ورجاحة العقل ((عود نفسك الصبر على من خالفك من ذوي النصيحة و التجرع لمرارة قولهم و عدلهم ، ولا تسهلن سبيل ذلك إلا لأهل العقل والسن والمروءة)).

كما أن عليه أن يتفرغ لأمهات القضايا تاركاً ما دونها أهمية للمساعدين المخلصين الصادقين الأوفياء ((لا تترك مباشرة جميع أمرك، فيعود شأنك صغيراً، ولا تلزم نفسك مباشرة الصغير فيصير ضائعاً)).

من هنا تشرع همة الحاكم تكبر، فيصير أمر خيره ونفعه لوطنه وأمنه أكيداً، بعدما خلس لها، وصدق في عمله، ولم يعد ممن تشغلهم ملذاتهم ومصالحهم وراحتهم ورفاهيتهم عن شؤون أمتهم، فهو قد سما همة وقدر، وإرادة وعزماً، وسماحة وثباً، فليس له وهو على هذا القدر من رجاحة العقل ورجابة الصدر ((أن يغضب لأن القدرة من وراء حاجته، وليس له أن يكذب لأنه لا يقدر أحد على استكراهه على غير ما يريد، وليس له أن يبخل لأنه أقل الناس عذراً في تخوف الفقر، وليس له أن يكون حقوداً لأن خطره قد عظم عن مجازاة كل الناس، وليتق أن يكون حلفاً، فأحق الناس باتقاء الأيمان الملوك، فإتما الرجل على الحلف إحدى هذه الخلال: إما مهانة يجدها في نفسه وضرع وحاجة إلى تصديق الناس إياه، وإما عسى بالكلام حتى يجعل الأيمان له حشواً ووصلاً، وإما تهمة قد عرفها من الناس لحديثه، فهو ينزل نفسه منزلة من لا يقبل منه قوله إلا بعد جهد اليمين، وإما عبث في القول أو إرسال اللسان على غير روية ((⁽¹¹⁾).

هذا الرأي في (الأدب الكبير) يتردد بصيغ مختلفة في الأعمال الأخرى للمؤلف، لكنه في جميع الحالات يقدم (الحاكم) في صورة (الخادم) للرعية، يرعى مصالحها، ويراعي عواطفها، ولا يستغلها. لمصالحها الأولوية على مصالحه، ولرأيها الرجحان على رأيه، فيقول في (الأدب الصغير) : ((إن للسلطان المقسط حقاً لا يصلح لخاصة ولا عامة إلا بإرادته، فذو اللب حقيق أن يخلص لهم النصيحة ويبذل لهم الطاعة، ويكتم سرهم، ويزين سيرتهم، ويذب بلسانه ويده عنهم، ويتوخى مرضاتهم، ويكون

من أمره الموتاة لهم، والإيثار لأهوائهم ورأيهم على هواه، ويقدر الأمور على موافقتهم، وإن كان ذلك له مخالفاً⁽¹²⁾ .

وما حسن الرأي لدى الرعية في الأساس إلا من حسن سياسته، وما صلاحها في النهاية إلا من صلاحه هو أولاً وأخيراً، كما بصرّح الكاتب في (رسالة الصحابة) حيث يرى صلاح (خاصة الأمير) من صلاحه، كما أن صلاح (الرعية) من صلاح (الخاصة) فهو أساس كل (صلاح) في هذه المعادلة الجدلية الأزلية التي تبقى صالحة بنسبة تسعين في المئة لكل زمان ومكان، فالناس (على دين ملوكهم).

قد لا يكون صلاح (الخاصة) أو (فسادها) دائماً من أميرها، لكن المؤكد أن صلاح (الرعية) أو فسادها يبقى مرهوناً بصلاح الحكم وفساده في جميع الأحوال، يقول (ابن المقفع) في خاتمة (رسالة الصحابة) : ((قد علمنا علماً لا يخالطه شك أن عامة قط لم تصلح من قبل أنفسها، ولم يأتها الصلاح إلا من قبل خاصتها، وإن خاصة قط لم تصلح من قبل أنفسها وإنها لم يأتها الصلاح إلا من قبل إمامها)) فبالخاصة تكون المشورة والعون، وبالإمام يصلح أمر الناس، عموماً، خصوصاً حين يكون (قدوة حسنة).

وهنا يأتي دور (البطانة) فما من شك أنها خاصة (الأمير)، ووساطته لدى الرعية، وجهه الخارجي، وسياسته في الناس: إن حكمة وصدقاً وإخلاصاً وحزمًا وعزماً، وإن جهلاً وخيانة وكذباً، وإهمالاً وتفریطاً، فما هي هذه الخاصة (النموجية) التي يقترحها (ابن المقفع) في (السلطة) لخير (الحاكم) و(المحكوم) معاً؟

يولي (ابن المقفع) فصول كتبه ورسائله الأهمية القصوى لخاصة (الحاكم) التي ينبغي أن يتصدّرها رجال الفكر والعلم والنزاهة المخلصون، فهم وحدهم القادرون على تقييم الأشياء في واقعها ونتائجها الجديرون بالحكم عليها، فبفكر لذلك فسي (الأدب الكبير) بقوله: ((إن ابتليت بالإمارة فتعوذ بالعلماء))⁽¹³⁾ ذلك أن ((من أولى أمر الوالي بالتشبيث والتخير أمر أصحابه الذين هم فئاؤه وزينة مجلسه وأسننة رعيته، والأعوان على رأيه ومواضع كرامته، والخاصة من عامته))⁽¹⁴⁾.

فهذه الخاصة وفي مقدمتها العلماء والمفكرون يقترح (ابن المقفع) في (رسالة الصحابة) أي (البطانة) انتقاءها انتقاء تاماً، بما في ذلك انتقاء الأفاضل من أهل بيته (بني العباس) و(بني علي) ممن يتوفرون على نزاهة في الرأي، وهمة في النهوض بالمسؤوليات، فيصر قريتهم من (ال خليفة) شرفاً لهم وله، في خدمة المجتمع الذي يجد أمامه (القدوة الحسنة) فينحو نحوها، فتتكرس بذلك قيم الخير والفضيلة ((الصحابة أمير المؤمنين .. مزينة وفضل، وهي مكرمة سنوية حرية أن تكون شرفاً لأهلها، وحسباً لأعقابهم، وحقيقة أن تصان وتحظر، ولا يكون فيها إلا رجل بدر بخصلة من الخصال، أو رجل له عند أمير المؤمنين خاصة بقراءة أو بلاء، أو رجل يكون شرفه ورأيه وعمله أهلاً لمجلس أمير المؤمنين وحديثه ومشورته، أو صاحب نجدة يعرف بها، ويستعد لها يجمع من نجدته حسبا وعقافا، فيرفع من الجند إلى الصحابة، أو رجل فقيه مصلح يوضع بين أظهر الناس لينتفعوا بصلاحه وفقهه، أو رجل شريف لا يفسد نفسه أو غيرها، فأما من يتوسل بالشفاعات، فإنه يكتفي أو يكتفي له بالمعروف والبر فيما لا يهجن رأيا ولا يزيل أمرا عن مرتبته، ثم تكون تلك الصحابة المخلصة على منازلها ومداخلها، لا يكون للكاتب فيها أمر رفع رزق ولا وضعه، ولا للحاجب في تقديم إذن ولا تأخير.

ومما يذكر به أمير المؤمنين أمر فتيان أهل بيته، وبني أبيه، وبني علي، وبني العباس، فإن فيهم رجالاً لو متعوا بجسام الأمور والأعمال سدوا وجوهاً، وكانوا عدة لأخوي⁽¹⁵⁾.

فخاصة الحاكم إذن هم صورته لدى الرأي العام، وعملهم فيه : توجيهها صادقاً، وعملها خالصاً، عن علم وخبرة بأحوال الناس، بنزاهة تجعل الرعية تقتنع وتقتدي في فعل الخير، لأن الرعية في حاجة إلى التوجيه والإرشاد الحسن أكثر من حاجتها إلى الطعام، فينبغي أن يكون للناس موجهون مقومون ((لهم من أهل الفقه والسنة .. يذكرون، ويبصرون الخطأ، ويعظون عن الجهل، ويمنعون عن البدع، ويحذرون الفتن، ويتفقدون أمور عامة من هم بين أظهرهم حتى لا يخفى عليهم منها مهم، ثم

يستصلحون ذلك .. ولا يتحرك متحرك في أمر من أمور العامة إلا وعين ناصحة ترمقه، ولا يهمس هامس إلا وأذن شفيقة تصيخ نحوه ((⁽¹⁶⁾).

من هنا تنبثق معضلة المعادلة الصعبة - السهلة، الجميلة عند التسامح بين صلاح (حاكم) لا يقرب منه إلا صلحاء، في الفكر والرأي، من ذوي الخير والصلاح، ولن تتخلف الرعية في أن تحذو الخاصة فيها، وحاكمها نفسه، ليكون بناء المجتمع السوي القوي، العامل الجاد المنضبط، المطمئن على حقوقه وحريته، ومصالحه وأمنه، في منأى عن الإحساس بضيم، قريبا من محيط يعلي قيم الخير والعلم والعمل والفضيلة ((قد علمنا علما لا يخالطه شك أن عامة قط لم تصلح من قبل نفسها، ولم يأتها الصلاح إلا من قبل خاصتها، وإن خاصة قط لم تصلح من قبل أنفسها، وإنها لم يأتها الصلاح إلا من قبل إمامها)).

وهذا ما يبرر حرص (ابن المقفع) على ترديد الحديث كثيرا عن الأعوان، فإن كان أعوان الشر هم أصل البلاء على (الحاكم) و(المحكوم) معا، فهم أيضا أداة الصلاح والإصلاح في المجتمع، فيهم عمل الحاكم وهم صورة عمله وجهده، كما هم قدوة رعيته، وما الأعوان الشرفاء إلا فريق عمل جاد من خاصة الحاكم، ممن حازوا الرضى كفاءة وجدا ونزاهة، وإخلاصا في حمى (المسؤولية) التي هي امتحان في الأخلاق، والعمل الصادق، فإذا أقررنا إذن مع (ابن المقفع) أن ((ولاية الناس بسلاء عظيم)) و امتحان عسير، فالوالي أو الحاكم معنى بالتفكير الطويل في اختيار أعوانه، ووزرائه، بحكمة وعزم، وعليه كما يقول (ابن المقفع): ((أربع خصال هي أعمدة السلطان وأركانه التي بها يقوم، وعليها يثبت : الاجتهاد في التخير، والمبالغة في التقدم، والتعهد الشديد، والجزاء العتيد، أما التخير للعمال والوزراء فإنه نظام الأمر، فإنه عسى أن يكون بتخيره رجلا واحدا قد اختار ألفا، لأنه من كان من العمال خيارا، فسيختار كما اختير .. ثم على الملوك بعد ذلك تعهد عمالهم، وتفقد أمورهم، حتى لا يخفى عليهم إحسان محسن ولا إساءة مسيء))⁽¹⁷⁾.

فبالحاكم الجاد في اختياره، النزيه في عمله، و(البطانة) الصالحة الطاهرة اليـد
والفؤاد، العاملة للخير العام : يمكن النفاذ إلى قلوب المحكومين، وجعلهم قسوى خيـره
في محيط صحي سليم، لبناء حضارة صلبة على قيم الأخلاق الفاضلة، يشيع فيه إجلال
العلم ورجاله المخلصين، وتكريس قيم العمل بكل وجوهه وأدواته، وميادينه.

(الرعية) و (الحاكم)

حين تصبح سياسة (الحاكم) على جانب كبير من القوة والرشدة: تقضي بالضرورة إلى تكريس القيم الحضارية القائمة على العقل والمنطق، بعيدا عن السنزق والهوى، فيغدو أثر ذلك بعيدا في مجتمع تحكمه سلطة تتحرى وتتصف، في الجزاء سلبا وإيجابا، كما تثبت في الفعل والقول والعطاء والمنع، مما يسهم في تقوية سلطة (الحاكم) المادية والمعنوية، وقد باتت حاجته ضرورية إلى ((رأي يقوي سلطانه، ورأي يزينه في الناس.. مع أن القوة من الزينة، والزينة من القوة، لكن الأمر ينسب إلى أعظمه)) (18).

إن كان (الصالح) يبدأ من الأعلى، فالأدنى، فأدناه بالمعيار المنطقي القاسي بصالح الرعية من صلاح الراعي ويكون فسادها متأتيا من فساد وفساد حاشيته، فإن ضمان (الصالح) مرهون دائما بالكفاءة المعرفية والأخلاقية في (الحكم) فيغدو ذوو الكفاءة صمام الأمان لحياة سوية، فتحدث (ابن المقفع) عن هذه الكفاءات التي تفتح أبواب الحكم أمام المواطن، ولا تحجب (الحاكم) عن مواطنيه، دفعا للريب وتلمسا للخبر اليقين على أسنة المظلومين، وذوي الحاجات الشرعية ((لتعرف رعبك أبوابك التي لا ينال ما عندك من الخير إلا بها والأبواب التي لا يخافك خائف إلا من قبلها.. على أن تكون خبيرا بأمور عمالك، فإن المسيء يفرق من خبرتك قبل أن تصيبه عقوبتك، وأن المحسن يستبشر بعلمك قبل أن يأتيه معروفك، ليعرف الناس فيما يعرفون من أخلاقك أنك لا تعاجل بالثواب ولا بالعقاب، فإن ذلك أدوم لخوف الخائف، ورجاء الراعي)) (19).

وفي هذا حرص شديد على أن تكون الصلة قوية بين (الحاكم) و(المحكوم) يعرف الأول انشغالات الثاني، فينصف المظلوم من الظالم، ولا يحجب الحقوق عن مستحقها، ويمنع الحيف والتجاوز، فيقتنع (المحكوم) بإرادة الحاكم وأفعاله قبل أقواله، وهو يسعى لمعرفة أحوال مواطنيه، في السراء والضراء، من أجل تكريس المثل الحسن، بدل الأمثلة السيئة ((ليعلم الوالي أن الناس يصفون الولاء بسوء العهد،

ونسبان الودّ، فليكابذ نقض قولهم، وليبطل عن نفسه وعن الولاة صفات السوء التي يوصفون بها، ليتفقد الوالي فيما يتفقد من أمور الرعية فاقة الأحرار منهم، فليعمل في سداها، وطغيان السفلة منهم فليقمعه، ويستوحش من الكريم الجائع واللينم الشبعان، فإنما وصول الكريم إذا جاع، واللينم إذا شبع، لا يحسدن الوالي من دونه فإنّه في ذلك أقلّ عذرا من السوقة التي إنّما تحسد من فوقها، وكلّ لا عذر له ((⁽²⁰⁾).

هذا ما ألحّ عليه (ابن المقفع) كثيرا في (الأدب الكبير) وكرره أيضا في سواءه، مثل (رسالة الصحابة) و(الأدب الصغير) حيث يقول - في الأخير - على الحكام ((تعهد عمالهم وتفقد أمورهم حتى لا يخفى عليهم إحسان محسن، ولا إساءة مسيء))⁽²¹⁾. وهو في ذلك عليه أن يحترس، في حكمه وعلى أبواب سلطته من (المنافقين) و(المتأمرين) و(المتملقين) كمن يفكر في أمر الشرفاء والمتعفين فقد ((يسعى بالتخاذل إلى أبواب السلطان أجناس من الناس كثيرا، أمّا الصالح فمدعو، وأمّا الطالح فمقتحم، وأمّا ذو الأدب فطالب، وأمّا من لا أدب له فمحتبس، وأمّا القوي فمدافع، وأمّا الضعيف فمدفوع، وأمّا المحسن فمستشيب، وأمّا المسيء فمستجير، فهو مجمع البر والفاجر والعالم والجاهل والشريف والوضيع.

الناس إلّا قليلاً ممن عصم الله مدخولون في أمورهم، فقاتلهم باغ، وسامعهم عياب، وسائلهم متعنت، ومجيبهم متكلف، وواعظهم غير محقق لقوله، وموعوظهم غير سليم من الاستخفاف، والأمين منهم غير متحفظ من إتيان الخيانة، وذو الصدق غير محترس من حديث الكذبة، وذو الدين غير متورع عن تفريط الفجرة، والحازم منهم غير تارك لتوقع الدوائر : يتناقضون البن، ويترقبون الدول، ويتعاطون القبيح، ويتعابيون بالغمز، مولوعون في الرخاء بالتماسد، وفي الشدة بالتخاذل))⁽²²⁾.

كلام (ابن المقفع) السياسي في علاقة (الحاكم) بالرعية ينحو نحواً أخلاقياً فسي معظم حديثه في كتبه، و تختلف صيغ كلامه عن (الوالي) أو (الحاكم) فهو يخص (الحاكم) بالحديث تارة باسم (الوالي) وتارة باسم (الأمير) وتارة أخرى يلوذ بالإسناد للغائب إيعازاً بسلطة، كما يستخدم في السياق نفسه مصطلح (السلطان) ذي المؤهلات

الفكرية و الدينية الخلقية ، وواجباته تجاه نفسه و تجاه المحكومين ، من خاصة الناس و عامتهم ، كقوله في (الأدب الصغير) عن (إصلاح الرعية) الذي لا يكون إلا من (صلاح الراعي) وإرادته كقدوة حسنة : ((إن للسلطان القسط حقاً لا يصلح لخاصة و لا عامة أمر إلا بإرادته ، فذو اللب حقيق أن يخلص لهم النصيحة ، و يبذل لهم الطاعة ، و يكرم سرهم ، و يزين سيرتهم ، و يذب بلسانه و يده عنهم ، ويتوخي مرضاتهم ، ويكون من أمره المواتاة لهم ، و الإيثار لأهوالهم و رأيهم على هواه))⁽²³⁾.

لهذا الرأي نظائر كثيرة مبنوثة في ثنايا كتب (ابن المقفع) ذات التعبير (المباشر) و هي أساسا الأديان : (الكبير) و (الصغير) و (رسالة الصحابة) و (الدرجة اليتيمة) و فيها بدا (الحاكم) مثالياً ، و الخاصة والعامة بين (السلب) و (الإيجاب) نصير (إيجابية) تامة ، في حضور (حاكم) نبيه ، قادر مخلص لربه و ضميره و شعبه .

لكن تبقى الاستثناءات قائمة ، في أشكال (حكام) قاصري الإدراك ، أنانيين مفطرين ، وخاصة متملقة ، وعامة تائهة ، ضالة ، فقدت قدوتها (الحسنة) لأن من (الحكام) من ((لم يهّمه الإصلاح أو أهمّه ذلك ولم يثق فيه بفضل رأي أو كان ذا رأي ليس مع رأيه أصول بصرامة أو حزم، أو كان ذلك استثنائاً منه على الناس بنشب أو قلة تقدم لما يجمع ويقسم، أو حال أعوان يبتلى بهم الولاة ليسوا على الخير بأعوان، وليس له إلى اقتلاعهم سبيل لمكانهم من الأمر، ومخافة الدول والفساد إن هو هاجهم أو انتقص ما في أيديهم، أو حال رعية متزرة ليس لها من أمرها النصف في نفسها، فإن أخذت بالشدة حميت، وإن أخذت باللين طغت))⁽²⁴⁾.

يبقى (ابن المقفع) في حديثه عن (الحاكم) و(البطانة) و(الرعية) يستمد التساريخ وأحداثه، يتكى في أحكامه على عناصر عديدة مختلفة، فيما علق بذهنه من أفكار أو ما عاشه من تجربة . ومن هذا ما أورد ذكره في حديثه للخليفة (أبي جعفر المنصور) عما شهده في عهد سلفه (أبي العباس السفاح) من تهافت (الأوغاد) حوله، فتجنبه لذلك الكرام، فيذكر أنه وجماعة من أهل البصرة قدموا على (أبي العباس) فابتعد بعضهم

حين رأوا حوله متملقين متهافتين ((كنت في ناس من صلحاء أهل البصرة ووجوههم.. فمنهم من تغيب .. ومنهم من هرب بعد قدومه))⁽²⁵⁾ حين شاهدوا الأوغاد يملأون ساحة (ال خليفة) وهو ما يشين (الحاكم) ويشوه الأخيار أنفسهم في بطانته، لأن رائحة القذارة أكثر انتشاراً، ونار الشر أسرع سريانا والتهاباً.

والكاتب في ذلك كله يحرص على أن تكون بطانة الخليفة نخبة مطهرة، من (الوصولييين) الذين ليس لهم علم يعتد به، ولا أخلاق تحصنهم، ولا آداب يرتقون بها عن جدارة إلى خاصة (الأمير) أو (ال خليفة) أو (الحاكم).

(ابن المقفع) ورؤيته (الإصلاحية) في إعداد (الجيش)

يبدو أن أمر (الإصلاح) في (الجيش) الذي يقترحه (ابن المقفع) على الخليفة (أبي جعفر المنصور) مستمد من خبرته الحياتية، ومن قراءاته، في ثقافته الأولى (الفارسية) فضلا عما يعايشه ويقرأه ويطلع عليه من كتابات معاصريه، ومنها رسالة أستاذه وزميله ومواطنه (عبد الحميد الكاتب) الذي قتل بعد الانقلاب العباسي (132هـ/750م) وكان أمير (البيان العربي) في تلك المرحلة المبكرة، وكاتب آخر الخلفاء الأمويين (مروان بن محمد) منذ كان واليا، ف خليفة، حتى إعدامه.

فقد كتب (عبد الحميد الكاتب) للخليفة (مروان) رسالة في شكل خطة عسكرية في نحو ثلاثين صفحة، موجهة إلى ولي العهد (عبد الله) من أبيه (مروان) حين أمر هذا ذلك سنة (127هـ) بضرب الخارجي (الضحاك بن قيس الشيباني) في (الجزيرة العربية).

فكان عمل (عبد الحميد) عبارة عن خطة عسكرية لإعداد الجيش إعدادا خفيا وفكريا وماديا وقانونيا أيضا، وصلات (القادة) بالجنود، وسياسة تنظيم الجيش، وضبط أموره، في (الرتب) العسكرية، و(الرواتب) وما يتعلق بذلك من أخلاق تعصم الجنود وقوادهم من الانحراف، وترفع معنوياتهم، كما تحدد المسؤوليات لرجال الوحدات، وأصحاب الاختصاص في كل وحدة.

فلم يتخلف (ابن المقفع) في مطلع (رسالة الصحابة) الموجهة للخليفة (أبي جعفر المنصور) في اقتراح ما رآه مفيدا في إعداد الجيش، وتنظيم عمله، ومكافآت أفراده على اختلاف رتبهم العسكرية، وإبعاده بشكل جدي عن المشاكل السياسية، والحياة الاقتصادية.

لكنه من البدء أعلن انحيازه إلى قومه، فاقترح الأولوية لرعاية القوات الخراسانية (الفارسية) في (الجيش الإسلامي) للمنصور، فعلى أكتافهم قامت (الدولة العباسية) بقيادة (أبي مسلم الخراساني) لما يتميزون به من قوة، في المواجهة، وانضباط وعفاف، وطاعة أيضا للرؤساء ((فمن الأمور التي يذكر بها أمير المؤمنين

أمتع الله به: أمر هذا الجند من أهل خراسان، فإنهم جند لم يدرك مثلهم في الإسلام، وفيهم منعة بها يتم فضلهم إن شاء الله. أما هم فأهل بصر بالطاعة وفضل عند الناس، وعفاف نفوس وفروج، وكف عن الفساد، وذلّ للولاة فهذه حال لا نعلمها توجد عند أحد غيرهم))⁽²⁶⁾ .

فالجيش عدة الدولة ترهب به أعداءها، من دون أن يصير كابوسا عليها يرهبها بامتلاك أدوات القوة والغلبة، فعلى الدولة كي يكون هذا الجيش أداتها القوية للردع والضربان توليه العناية التامة: إعدادا وتكويناً وتدريباً، ليكون في النهاية قوة مادية ومعنوية منضبطة، محددة المهام العسكرية دون سواها، ليبقى الجيش في كل الحالات درع الدولة وخادمها منصاعاً للأوامر السياسية، لا قوة مرعبة للدولة والمجتمع خطراً عليهما قبل خطرهما على الأعداء، فيصير (النظام) في هذه الحال التي تنحرف فيها مهام (الجيش) نحو السياسة ((كراكب الأسد الذي يوجل من رآه، والراكب أشد وجلًا)) بتعبير (ابن المقفع) نفسه.

لذا ارتأى (ابن المقفع) اقتراح (قانون) ينظم أمور الجيش، فيحدد المسؤوليات ويضبط العلاقة بين (الجندي) و(الضابط) بمعايير تقوم على العدل والإنصاف، وتتخذ الحجة المنطقية، والترتيبات القانونية الواضحة، القائمة على المنطق، والمساواة، فأطلق على اقتراحه القانوني اسم (أمان) يضمن حقوق الجنود والضباط، ويردع التجاوزات، وينصف الجادين: ((قلو أن أمير المؤمنين كتب لهم أماناً معروفاً بليغاً وجيزاً محيطاً بكل شيء يجب أن يعملوا فيه أو يكفوا عنه بالغاً في الحجة، قاصراً عن الغلو، يحفظه رؤساؤهم حتى يقودوا به دشماؤهم، ويتعهدوا به منهم، من لا يؤبه له، ممن عرض الناس، لكان ذلك إن شاء الله لرأيهم صلاحاً وعلى من سواهم حجة، وعند الله عزرا)).

وإن ألحّ (الكاتب) على ضرورة الإقناع من الواقع المعيش، فإنه ينصح بالعمل لكسب حبة الجيش، وولاته للحكم والحاكم بالمنطق والقانون والحسنى، باقتناع وإخلاص تجنباً لجزره و(ترويعه) بأساليب (الطيش) و(الإرهاب) حتى بما طابعه أسطوري في قوة الحاكم، لضمان طاعة الجند (العمياء) وهو ما لا يقنع عاقلاً أبداً، بلى

تقنعه الواقعية، وضبط العلاقة، بين واجب على (العسكري) ينبغي أن ينهض به من دون إرهاب غير إرهاب القانون والحرص على الانضباط، وحق له ينبغي أن يأخذه كاملاً غير منقوص، يأخذه عزيزاً مكرماً، مشكوراً، من دون أدنى إحساس بفضله لآخر عليه، غير فضل جهده وتفانيه، وإخلاصه وانضباطه. يقول (ابن المقفع) عن تصرفات بعض (الضباط) الذين يحاولون بث الرعب في نفوس جنودهم، لضمان ولائهم (الأعمى) في منأى عن الإقناع الذي يضمن ذلك الولاء الدائم التام ((إن كئسيرا من المتكلمين من قواد أمير المؤمنين لو اليوم إنما عامة كلامهم فيما يسامر الأمر ويرغم الراغم، وأن أمير المؤمنين أمر الجبال أن تسير سارت، ولو أمر أن تستدير القبلة بالصلاة فعل ذلك. وهذا كلام قلما يرتضيه من كان مخالفاً، وقلما يرد في سمع السامع إلا أحدث في قلبه ريبة وشكاً، والذي يقول أهل القصد من المسلمين: هو أقوى للأمر وأعز للسلطان، وأقنع للمخالف، وأرضى للموافق، وأثبت للخطر عند الله عز وجل))⁽²⁷⁾.

وبقدر ما رأى (ابن المقفع) أهمية اطلاع (الحاكم) على شؤون الجيش، وتنظيمه رأى ضرورة وضع الثقة في ذوي النصح، و(حسن الولاء) فيه، ومنهم أهل الثقة للقيادة والسيادة في الجيش، خصوصاً أبناء (خراسان) وبعدهم أهل (فارس) و(العراق) عموماً، فمن (فارس) كانت المعاضدة للدولة الناهضة (العباسية) وفي (العراق) كانت معاناة الناس الضيم من الدولة المطاح بها.

فالكاتب ينصح (الخليفة) بضرورة المتابعة لأوضاع هذا الجيش، وعدم ترك الأمور كلها لقواده، كما يرى من المنطلق (العسكري-الأمني) ذاته حسن الرعاية لأبناء (المصريين) عموماً كما يقول (فارس) و(العراق) : ((من جماع الأمر وقوامه بإذن الله أن لا يخفى على أمير المؤمنين شيء من أخبارهم وحالاتهم، وباطن أمرهم بخراسان والعسكر والأطراف، وأن يحتقر في ذلك النفقة، ولا يستعين فيه إلا بالنقلات النصاح، فإن ترك ذلك وأشباهه أحزم بتاركة من الاستعانة فيه بغير النفقة، فتصير مغتبه للجهالة والكذب. ومما يذكر به أمير المؤمنين أمتع الله به هذين المصريين فباتهم بعد أهل خراسان أقرب الناس إلى أن يكونوا شيعته ومعينيه مع اختلاطهم بأهل

خراسان، وإنيهم منهم عامتهم، وإنيما منهم عامتهم، وإنيما ينظر أمير المؤمنين منهم صدقهم ورابطتهم، وما أراد من أمورهم معرفته استعان أهل خراسان على ذلك من أمرهم مع الذي في ذلك من خيال الأمر واختلاط الناس بالناس، العرب بالعجم، وأهل خراسان بالمصريين))⁽²⁸⁾.

ورغم أن (الكاتب) ذو ولاء شيعي، وأكثر أملا في أن تنتهي مقاليد الأمور إلى أيدي الخراسانيين فإنه أبدى رؤية صائبة متقدمة جدا في سياسة الجيش، لإبعاده عن (الفساد) و(الإفساد) فيقدر ما ينبغي إبعاده عن شؤون (السياسة) تتبقي الحيلولة بينه وبين الأمور الاقتصادية التي هي الطريق إلى فساد العسكري، وخيانتة، كي تبقى مهمة (العسكري) قتالية لا مالية، يحمي أمن الدولة والمواطن ويعمل لأمنه، ولا يندفع أو يدفع لجمع المال لحسابه وتتميته، مما يفسد الطبائع، والضمان، وهي نصيحة ذهبية ينبغي أن تقدم اليوم في مطلع القرن الواحد والعشرين (مجانا) لمعظم الحكام في العالم الثالث وعسكرييه الذين بات أغلبهم حكاما مباشرين أو غير مباشرين، فينهمهم وطمعهم (غرقوا) في (المشاكل السياسية) واستحوذوا على موارد البلدان المالية وقدراتها الاقتصادية، وخيراتها الطبيعية، لتغرق الشعوب التي همشوا رأيها واغتصبوا حقوقها في التخلف، بينما يغرقون هم وحدهم في البذخ والفساد الذي حذر منه هذا الكاتب النابه الذي قال في هذا الصدد: ((مما ينظر فيه لصالح هذا الجند ألا يولي أحدهم منهم شيئا من الخراج، فإن ولاية الخراج مفسدة للمقاتلة، ولم يزل الناس يتحامون ذلك منهم وينحونه عنهم، لأنهم أهل دالة ودعوى بلاء، وإذا جلبوا الدراهم والدنانير اجترؤا عليها، وإذا وقعوا في الخيانة صار كل أمرهم مدخولا، نصيحتهم وطاعتهم، فإن حيل بينهم وبين وضعه أخرجتهم الحمية، مع أن ولاية الخراج داعية إلى ذلة وعقوبة وهوان، وإنيما منزلة المقاتل منزلة الكرامة والالطف))⁽²⁹⁾.

ويبقى هذا مرتبطا برؤية (ابن المقفع) في أخلاقيات الجيش المثالية، التي تنمى وترعرع بحسن تعليمه وتكوينه: علميا، ودينيا، وأخلاقيا، والسعي لاكتشاف الموهوبين فيه، ممن يصلحون للقيادة، ليكونوا عوناً لمن هو أعلى، ومثالا لمن هو أدنى منهم، مع الحرص على الجانب الأخلاقي والديني الذي يجنب الجندي الخيانة والانسياق مع ذوي

الأهواء، والابتعاد عن الترف في الأزياء والمعاش، مع التزام (القدوة) في الخليفة نفسه الذي يأخذ أمر نفسه بالحزم المثالي، فيرى الكاتب إذن أن ممّا ينبغي أن يراعيه (الخليفة) في أمر الجند ((أنّ منهم من المجهولين من هو أفضل من بعض قادتهم، فلو التمسوا وصنعوا كانوا عدة وقوة، وكان ذلك صلاحاً لمن فوقهم من القادة ومن دونهم من العامة، ومن ذلك تعهد أدبهم في تعلم الكتابة والتفقه في السنة والأمانة والعصمة والمباينة لأهل الهوى، وأن يظهر فيهم من القصد والتواضع واجتناب زي المترفين وشكلهم، مثل الذي يأخذ به أمير المؤمنين في أمر نفسه)).

وقد جاءت هذه الآراء والأفكار بقلم (ابن المقفع) في شكل (نصائح) و(مواعظ) مخصصة، مؤدبة، جريئة، مع بعض الحذر في الوقت نفسه، فهذا الجيش الذي ندين فيه مظاهر البذخ في معاشه، والترف والأهبة في لباسه ومسكنه، علينا أن نوفر (القدوة الحسنة) له، وهي جراءة في تلميح ذكي على قلم الكاتب، أو عز به إلى (أمير المؤمنين) ليدرك أن أمر (الصلاح) و(الإصلاح) يبدأ من (الأعلى) حتى ينتهي إلى (الأدنى) حيث ينظر هذا الذي في وسط السلم أو أدناه إلى من هو فوقه: في صلاحه وفساده، ليس الناس دائماً ((على دين ملوكهم)) فكل أمر دعوة أو نصيح يصبح غير ذي بال إن لم يكن الناصح قدوة فيما يدعو إليه أو يأمر أو ينصح، وهي الزاوية التي اعتمل فيها فكر (ابن المقفع) في إصلاح (الجند) في الدولة العباسية.

هذا الإصلاح يبقى مرتبطاً بعنصر آخر مهم جداً، هو القوانين الضابطة للحقوق والواجبات، الضامنة لمكافأة المجدين الشرفاء المخلصين، وتأديب المتهاونين المقصّرين، (القانون) يحمي الجندي من ظلم رئيسه، وتضمن في الوقت نفسه طاعة ذلك الجندي لذلك الرئيس، فيما لا معصية فيه للخالق، تكريماً لأخلاقيات عسكرية: تقتضي انصياع الجميع لضوابط عسكرية، يحظر انتهاكها، في دولة لها قوانين رادعة للاستبداد، حامية للضعفاء من الإهانة والهوان.

في هذا السياق إذن يأتي اقتراح (ابن المقفع) قانوناً للجيش ضمن القانون العام، يعرفه الجميع، ويلتزمه حرفياً كل واحد: قائداً وجندياً، فيكون ضابطاً دقيقاً لمعاقبة التعامل، مقنناً للحقوق والواجبات التي يتساوى أمامها الجميع، كل حسب موقعه في

الرتب العسكرية، ودوره في السلم الوظيفي، وهو ما أطلق عليه (ابن المقفع) اسم (أمان) في إحدى الفقرات، في مطلع (رسالة الصحابة) كما سبق ذكر ذلك، مع ضرورة التحديد لأجل يقبض فيه (الجنود) رواتبهم بانتظام، مما يغنيهم عن الحاجة، ويجنبهم الشكوى، من دون مظاهر ثراء.

في هذا السياق يقترح تربية (الجندي) على حسن الاقتصاد، فلا ترف ولا اكتناز، تجنباً للأخلاق البغيضة في (البخل) و(الإسراف) معاً، ملحا على أخذ القنوة من (أمير المؤمنين) في مقتله للبخل والإسراف، قولا وفعلًا ((ولا يزال يطلع من أمير المؤمنين ويخرج منه القول ما يعرف بمقتله للأثراف والإسراف وأهلها، محبته القصد والتواضع ومن أخذ بهما حتى يعلموا أن معروف أمير المؤمنين محظور عن يكتنزه بخلا أو ينفقه سرفاً، في العطر واللباس، والمغالة بالنساء والمراتب، فإن أمير المؤمنين يؤثر بالمعروف من وجهة المعروف والمؤاساة، ومن ذلك أمر أرزاقهم أن يؤقت لهم أمير المؤمنين فيها وقتاً يعرفونه، في كل ثلاثة أشهر أو أربعة، أو ما بدا له، وأن يعلم عامتهم العذر الذي في ذلك من إقامة ديوانهم وجمل أسمائهم، ويعلموا الوقت الذي يأخذون فيه فينقطع الاستبطاء والشكوى))⁽³⁰⁾.

وضبط الأمور التشريعية سلوك حضاري ينسجم ورؤية (ابن المقفع) وإرادة (أميره) فجاء الحديث عن أمره في الجيش في سياقه العام في المجتمع، لتكون للدولة قوانينها الحافظة للقيم، الحامية للأخلاق والدين، وهي قوانين تكون مستمدة من الشروع، لوضع حد لفوضى (الرأي) و(الأحكام الشرعية) المتناقضة و(الاجتهادات) الاعتبارية، في الحياة الاجتماعية، خصوصاً فيما أسماه (بالمصريين) أي (فارس) و(العراق) فقال في (رسالة الصحابة) : ((من أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي اختلاف هذه الأحكام المتناقضة التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيماً، في الدماء والفروج والأموال، فيستحل الدم والفرج بالحيرة، وهما يحرمان بالكوفة، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة، فيستحل في ناحية منها ما يحرم من ناحية أخرى، غير أنه على كثرة ألوانه نافذ المسلمين في دماهم وحرهم يقضي به قضاة جائزا أمرهم وحكمهم، مع أنه ليس مما ينظر في ذلك من أهل العراق وأهل الحجاز فريق إلا قد

لجّ بهم العجب بما في أيديهم والاستخفاف ممّن سواهم، فأقحمهم ذلك فسي الأمور التي يغضب لها من سمعها من ذوي الألباب ((⁽³¹⁾).

دعوة (ابن المقفع) واضحة في علاج مسائل الخلاف والاجتهاد والقياس وغيرها، لتجاوز الفوضى، وسدّ الباب أمام العابثين بإسناد الأمور إلى غير أهلها من ذوي الاختصاص الشرعي: ليقرّروا الأكثر صواباً: شرعاً، وتنظيماً، من الكتاب والسنة، وهو الاقتراح القانوني الشرعي الإسلامي الذي يقترحه (ابن المقفع) على (أبي جعفر المنصور) فيقول: ((لو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة فترفع إليه في كتاب، ويرفع معها ما يحتجّ به كلّ قوم من سنة أو قياس، ثمّ نظر أمير المؤمنين في ذلك وأمضى في كلّ قضية رأيه الذي يلهمه الله، ويعزم له عليه، وينهى عن القضاء بخلافه، وكتب بذلك كتاباً جامعاً لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة بالخطأ حكماً واحداً صواباً، ورجونا أن يكون اجتماع السير قريبة لإجماع الأمر برأي أمير المؤمنين، وعلى لسانه، ثمّ يكون ذلك من إمام آخر، آخر الدهر إن شاء الله))⁽³²⁾.

و(ابن المقفع) في آرائه المختلفة: الأديب المفكّر، رجل العقل والمنطق الذي يضيق بفوضى الحياة، وفوضى الأحكام، وفوضى الأخلاق والرأي عموماً، ممّا يصلح في حياة شرعت تتعقّد فتتداخل فيها الأشياء، بطابعها الاجتماعي العام والديني.

وهو في ذلك يحلّ (العلم) و(العقل) والأخلاق التي تصقلها الآداب الدرجة الأولى في استقامة مجتمع، وسلامته من الآفات المختلفة: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، لأنّ ((العلم زين لصاحبه في الرخاء، ومنجاة له في الشدة))⁽³³⁾ فبالعلم تستحكم الأمور، وبالأدب تعمر القلوب، لذا يحثّنا الرجل عن بعض سمات العالم المتمكن العليم بمواقع قدمه ولفظه، فيرى أنّ ((ممّا يدلّ على علم العالم معرفته بما يدرك من الأمور وإمساكه عمّا لا يدرك، وتزيينه نفسه بالمكسارم، وظهور علمه للناس من غير أن يظهر منه فخر ولا عجب، ومعرفته بزمانه الذي هو فيه، وبصره بالناس وأخذة بالقسط، وإرشاده المسترشد، وحسن مخالفته خلطاءه، وتسويته بين قلبه ولسانه، وتحرّيه العدل في كلّ أمر ورحب ذراعه فيما نابه، واحتجاجة بالحجج

فيما عمل، وحسن تبصيره، من أراد أن يبصر شيئا من علم الآخرة فبالعلم الذي به يعرف به ذلك، ومن أراد أن يبصر شيئا من علم الدنيا فبالأشياء التي هي تدلّ عليه، ليكن المرء سؤولا وليكن فصولا بين الحق والباطل، وليكن جوادا ليكون للخير أهلا، وليكن رحيما بالمضرورين لئلا يبتلى بالضرّ، وليكن ودودا لئلا يكون معدنا لأخلاق الشيطان، وليكن حافظا للسان مقلبا على شأنه لئلا يؤخذ بما لم يجترم، وليكن متواضعا ليفرح له بالخير ولا يحسد عليه، وليكن قنعا لتقرّ عينه بما أوتى ويسرّ للناس بالخير لئلا يؤذيه الحسد.. ولا يكن حقودا لئلا يضرّ بنفسه إضرارا باقيا⁽³⁴⁾.

هنا يقدم الكاتب صورة للتكامل في الشخصية الخيرة التي ينبغي أن تتناغم فيها الإيجابيات، فينحو في ذلك نحو أخلاقيا عاما بمضمون ديني، ذي سمات حكمية وعظمية: ((أمر لا تصلح إلا بقرائها، لا ينفع العقل بغير ورع، ولا الحفظ بغير عقل، ولا شدة البطش بغير شدة القلب، ولا الجمال بغير حلاوة، ولا الحسب بغير أدب، ولا السرور بغير أمن، ولا الغنى بغير جود، ولا المروءة بغير تواضع.. ولا الاجتهاد بغير توفيق.. لا يستخف ذو العقل بأحد، وأحقّ من لم يستخف به ثلاثة: الاتقياء، والولاء، والإخوان، فإنه من استخفّ بالأتقياء أهلك دينه، ومن استخفّ بالولاء أهلك دنياه، ومن استخفّ بالإخوان أفسد مروءته⁽³⁵⁾).

لكن يبقى فعل (العقل) المحور الحيوي في الحياة البشرية، وموضع الاهتمام لدى (ابن المقفع) فيتكامل عمله مع البعد الأخلاقي، فما من عقل سليم إلا وهو قريّن أخلاق ومروءة، فله موقع متميز في الفكر (المقفعي) عبر أهمّ الفصول في أعماله وهو يقرّر ويجتهد، أو حين يقتبس، فيورد مثلا على لسان (حكيم) هكذا من دون تحديد آراء انطلاقا من أسئلة محددة: ((قال رجل لحكيم: ما يؤتى المرء؟ قال: غريزة عقل. قال: فإن لم تكن؟ قال: فتعلم علم. قال: فإن حرمه؟ قال: صدق اللسان. قال: فإن حرمه؟ قال: سكوت طويل. قال: فإن حرمه؟ قال: ميتة عاجلة⁽³⁶⁾).

إن كتابات (ابن المقفع) منجم غني بالرؤى والأفكار، والقضايا الإنسانية التي لا تكاد تبعد عن مؤهلات (الحاكم) وصفات (بطانته) ونتائج ذلك في (الرعية) حتى تعود إليها، في كل مرة، من رؤية معينة، تضيء جوانب من سابق مبهم، أو تكرّس تأكيداً،

أو تضيف جديدا لنشدان الخير العام، في مجتمع سوي، خال من الآفات الفتاكة في الحياة العامة، فيغدو الأعلى مثالا والقوة للأدنى، فالخليفة (قدوة) لبطانته وهذه (قدوة) للرعية: عملا وإخلاصا، ونزاهة، وطهارة يد وقلب، فينبغي لذلك اختيارها، كي لا يتغلب ما لديها من سلوك سيئ على السلوك الحسن، حتى يكون هنالك التناغم الحسن بين (الراعي) و(الرعية) و(البطانة) أو (الأعوان) كما سبق طرق ذلك : ((فخيار الأئمة ما اجتمع فيه صلاح الراعي والرعية، فكان الإمام مؤديا إلى الرعية حقهم في الرد عنهم والغيظ على عدوهم والجهاد من وراء بيضتهم والاختيار لحكامهم، وتولية صلحائهم، والتوسعة عليهم في معاشهم، وإفاضة الأمن فيهم.. وكانت الرعية مؤدية إلى الإمام حقه في المودة والمناصحة والمخالطة وترك المنازعة في أمره، والصبر عند مكروه طاعته.. فإذا اجتمع ذلك في الإمام والرعية تمّ صلاح الزمان، وبنعمة الله تتم الصالحات))⁽³⁷⁾.

وهو ما يعتبره (ابن المقفع) أول الأئمة الأربعة، أما الزمان الثاني فهو ذلك الذي يكتفي فيه الوالي بإصلاح أمره مع إهمال (الرعية) فهو ((يصلح نفسه ويفسد الناس، ولا قوة مع خذلان الرعية ومخالفتهم وزهدهم في إصلاح أنفسهم)). أما الزمان الثالث فهو ((صلاح الناس وفساد الوالي)) لكنّ الزمان الرابع هو شرّها، وهو الذي يجتمع فيه ((فساد الوالي والرعية)) وهنا (الطامة الكبرى) و(البلاء الأعظم) في حياة الشعوب والأوطان.

وهنا أيضا يبرز الإلحاح واضحاً من جديد في هذه المعادلة الصعبة، حين تغدو معادلة جميلة يعم فيها الصلاح: بصلاح الوالي وبطانته والرعية.

هذه الرؤى الفكرية السياسية جادة ثرية في آثار (ابن المقفع) كلّها، حيث بدأ حريصاً في التركيز على هذه العلاقة بين (صلاح) و(فساد) في الحياة العامة بين (حاكم) و(محكوم) فهو في معظم أعماله هذه، ذو إلحاح مستمرّ قوي على فضيلة الاستقامة فكراً وعملاً، كإشاداته بفضيلة التواضع في المجتمع، وما في ملازمة الأخيار فيه من فوائد جمة، وتجنب الأشرار وعواقب أفعالهم.

فيقدم الكاتب في نسيجه الأسلوبى كثيرا من الأفكار في صيغ أقرب إلى الحكمة الموجهة للناس في حياتهم اليومية، لبناء مجتمع سليم خال من البغضاء والنفاق والرياء، تعمّره القناعة والفضيلة، ويغمّره الإيمان بالله وبالخير في الناس، ممّا يقتضى ممّا أن نسهر على تعليم أنفسنا وتذكيرها دائما بما لها وما عليها: ((على العاقل أن يحصى على نفسه مساوئها في الدين وفي الرأي وفي الأخلاق وفي الآداب، فيجمع ذلك كلّ في صدره أو في كتاب، ثم يكثر عرضه على نفسه ويكتفها إصلاحه، ويوظف ذلك عليها توظيفا من إصلاح الخلّة أو الخلتين والخلل في اليوم أو الجمعة أو الشهر، فكّما أصلح شيئا محاه، وكلّما نظر إلى ثابت اكتأب .

وعلى العاقل أن يتفقد محاسن الناس ويحفظها، ويحصيها، ويصنع في توظيفها على نفسه وتعهّدها بذلك مثل الذي وصفنا في إصلاح المساوي. وعلى العاقل أن لا يخادن ولا يصاحب ولا يجلور من الناس ما استطاع إلّا إذا فضل في الدين والعلم والأخلاق، فيأخذ عنه، أو موافقا له على إصلاح ذلك فيؤيد ما عنده، وإن لم يكن له عليه فضل، فإن الخصال الصالحة من البر لا تحيا ولا تنمي إلا بالموافقين والمهذبين والمؤيدين، وليس لذي الفض قريب ولا حميم هو أقرب إليه وأحبّ ممن وافقه على صالح الخصال فزاده وثبّته، ولذلك زعم بعض الأوّلين أن صحبة بليد نشأ مع العلماء أحب إليهم من صحبة لبيب نشأ مع الجهّال))⁽³⁸⁾.

و... من (كليلة ودمنة)

أفكار (ابن المقفع) الإبداعية غير مفصولة، ولا بعيدة عن مترجماته، وفي مقدمتها كتاب (كليلة ودمنة) في الأخلاق العامة، وسياسة الحكم، تقتصر فيه على اقتطاف النماذج الثلاثة القصيرة التالية منه، أولها : موضوع تربوي أخلاقي، عن النظر إلى عذر (عارف) و(جاهل) يعذر الثاني، ولا عذر لأول، فمثلهما (مثل البصير والأعمى) :

((أقل الناس عذرا في اجتناب محمود الفعال وارتكاب مذمومه من أبصره وميزه وعرف فضل بعضه على بعض. كما أنه لو كان رجلان أحدهما بصير والآخر أعمى ساقهما الأجل إلى حفرة فوقها كائنا إذا صارا جميعا في قعرها بمنزلة واحدة في الهلكة، غير أن البصير أقل عذرا عند الناس من الضريسر إذ كسأت له عينان يبصر بهما وذاك بما صار إليه جاهل غير عارف.

وعلى العالم أن يبدأ بنفسه فيؤدبها بعلمه ولا تكون غايته اقتناؤه العلم لمعاونة غيره فيكون كالعين التي يشرب الناس ماءها وليس لها في ذلك شيء من المنفعة وكدودة القز التي تحكم صنعته ولا تنتفع به. فقد ينبغي لمن طلب العلم أن يبدأ بعظته نفسه. ثم عليه بعد ذلك أن يقبسه فإن خلا لا ينبغي لصاحب الدنيا أن يقتبسها منها اتخاذ المعروف وأن لا يعيب أحدا بشيء هو فيه فيكون كالأعمى الذي يعبر الأعمى بعماه. وينبغي لمن طلب أمرا أن يكون له فيه غاية يعمل بها ويقف عندها ولا يتمادى في الطلب. فإنه يقال من سار إلى غير غاية فيوشك أن تنقطع به مطيته وأنه كان حقيقا أن لا يعني نفسه على طلب ما لا حد له وما لم ينله أحد قبله ولا يتأسف عليه ولا يكون لدنياء مؤثرا على آخرته فإنه من لا يعلق قلبه بالعنايات قلت حسرته عند مفارقتها. وقد يقال في أمرين إنهما يجملان بكل أحد وهما النسك والمال وفي أمرين إنهما لا يجملان بكل أحد الملك أن يشارك في ملكه والرجل أن يشارك في زوجته. فالخلتان الأوليان مثلهما مثل النار التي تحرق كل حطب يقذف فيها. والخلتان الأخريان كالماء والنار اللذين لا يمكن اجتماعهما))⁽³⁹⁾.

ومن قضايا (الحكم) وسياسته بين (الحلم) و(الحمية) يرد فصل يشيع ما تفرق
معلنا أن المروءة والمرونة، و(الحلم) أساس الحكم (الملك) كما في مطلع حوار بين
(الملك) و(الفيلسوف): ((قال الملك ديشليم لبديبا الفيلسوف .. أخبرني ما الذي إذا
عمل به الملك كرم على رعيته وثبت ملكه الحلم أم المروءة أم الحمية أم الجود؟

فقال الفيلسوف: إن أفضل ما يحفظ به الملك ملكه الحلم والعقل لأتسهما رأس
الأمر وملأكها مع مشاورة اللبيب الرفيق العالم. وأنفع ما يستمتع به الناس وكذلك
الملك. فإن الحلم أفضل ما يستعين به على أمور. ثم من صلاح المرء في معيشته
المرأة الصالحة الفاضلة الرأي المؤاتية. فإن الرجل وإن كان شجاعا رئيسا ثم لم يكن
له من يشاوره حلما عاقلا وشاور غير لبيب فإنه يبهظه الأمر اليسير حتى ترى فيه
القبح والضعف لجهالته وخطأ رأي أصحابه. فإن أصاب ظفرا أو لقي رشدا لقدر
ساقه إليه صارت عاقبة أمره إلى الندامة. وإذا كان على خلاف ذلك من الفضل
وآزره في التدبير وزير عاقل ثم أعانته القضاء أصاب الفسلاح على من خاصمه
والغلبة على من ناواه والسرور لمن أحزنه))⁽⁴⁰⁾.

فسياسة (الحكم) إذن تنهض على (الحلم) و(الرحمة) من دون تخل عن صرامة
تقرضها الجدية، ولكل (حالة) أسلوب في المعالجة، صوابه يتوقف على ذكاء (الحاكم)
ودهائه، وحنكته، وصلاح بطائنته، وسهره دائما لمتابعة (العمال) و(الولاة) و(الرعية)
وإقرار حق (الإنصاف) و(الرحمة) و(العفو) الإنساني.

((قال الفيلسوف : أن الملك إذا لم يراجع من أصابته جفوة أو عقوبة عن
جرم اجترمه أو ظلم ظلمه أضرب ذلك بالأمور والأعمال . وكان الملك حقيقا بالنظر في
حال من ابتلى بشيء من ذلك ويبلو ما عنده من الغناء والذي يرجو منه النفع . فإن
كأن ممن يستعان به ويوثق برأيه وأمانته كان الملك حقيقا بالحرص على مراجعته .
فإن الملك لا يستطيع إلا بالوزراء والأعوان . ولا ينتفع بالوزراء والأعوان إلا
بالمودة والنصيحة . ولا تصلح النصيحة والمودة إلا مع إصابة الرأي والعفاف الكثير .
ومن يحتاج إليهم من العمال والأعمال كثير . ومن يجمع منهم الذي ذكرت من

النصيحة وإصابة الرأي قليل. وإنما التمسك بالوجه الذي به يستقيم العمل أن يكون الملك عالماً من يريد الاستعانة به وما عند كل رجل منهم من الغناء والرأي وما فيه من العيوب. فإذا استقرّ ذلك عنده من علمه أو علم من يؤتمن به وعمل ما يستقيم به وجه لكل عمل من قد عرف أنّ عنده من الأمانة والنجدة والرأي ما يستقلّ بذلك. وإنّ الذي فيه من العيب لا يضرّ بذلك العمل. ويتحفظ من أن يوجه وجهها لا يحتاج فيه إلى مروءة إن كانت عنده ولا يؤمن عيوبه وعاقبة ما يكره منه. ثم على الملك بعد ذلك ألا يترك تعاقد عمّاله والتفقد لهم ولأموالهم حتى لا يخفى عليه إحسان محسن ولا إساءة مسيء. ثمّ عليهم بعد ذلك ألا يتركوا محسناً بغير جزاء ولا يقرّوا مسيئاً ولا عاجزاً على العجز والإساءة فإتهم إن صنعوا ذلك تهانون المحسن واجترأ المسيء ففسد الأمر وضاع العمل⁽⁴¹⁾.

ومهما يكن من شيء فإنّ هذه الأفكار المختلفة وغيرها (لابن المقفع) المباشر منها والرامز، المترجم والإبداعى، والمقتبس من أثر قراءاته أو (بقاياه) تبقى أفكاراً منيرة موجهة في مختلف أوجه الحياة، وعبر مختلف المستويات، انطلاقاً من أثر (الحاكم) وتأثيره في مجتمعه، ودور (بطانته) فبرزت كل من صورة (الحاكم) و(المحكوم) مثالية إنسانية كما ينشدها كاتب مفكر ومبدع. فصالح المجتمع لن يكون إلا من صلاح (بطانة) خيرة راشدة، وهذه لن يكتب لها صلاح كبير - في رأي ابن المقفع - مع حاكم فاسد مفسد. فصالح المجتمع من صلاح (البطانة) وصلاح هذه من صلاح (الحاكم) الذي عليه أن تبقى عينه ساهرة لدرء الانحرافات، وردع المنحرفين والضالين والمنافقين الانتهازيين المراوغين.

وبين ذلك وأولئك وهؤلاء يجري نهر الحياة زائراً رقيقاً عذباً، حين يختفي من منابعه الحمأ، فتستقيم مجاريه، وتصفو مساريه، فتغدو صفحته عذبة شائقة، تمتع النظر، وتغمر الفؤاد ثقة وحباً وأمناً، وسلاماً، فيغدو الأمل كبيراً والإرادة قوية في بناء مجتمع متحرك، نابذاً للاتكالية مكرساً قيم العلم والعمل، رافضاً ذوي كسل وطالبي متعة ومال من دون جهد، ولا عناء.

هوامش :

- 1- العرب والسياسة: أين الخلل؟ د. محمد جابر الأنصاري، جريدة (الرأي) القطرية، في (الدوحة) ع:5786، ليوم الأربعاء، 12 ذو القعدة 1418هـ / 11 مارس 1998م.
- 2- من حديث الشعر والنثر، د. طه حسين، ص: 48-49، دار المعارف، مصر: 1965.
- 3- آثار ابن المقفع، سلسلة (من تراث العربي) تقديم وإشراف: عمر أبو نصر، دار مكتبة الحياة، بيروت/ 1966.
- 4- المصدر السابق، ص: 280-281.
- 5- المصدر نفسه، ص: 325.
- 6- المصدر نفسه، ص: 345.
- 7- المصدر نفسه، ص: 367.
- 8- المصدر نفسه، ص: 385.
- 9- المصدر نفسه، ص: 282.
- 10- المصدر نفسه، ص: 283.
- 11- المصدر نفسه، (الأدب الكبير) ص: 285.
- 12- المصدر نفسه، (الأدب الصغير) ص: 331.
- 13- المصدر نفسه، (الأدب الكبير) ص: 281.
- 14- المصدر نفسه، (رسالة الصحابة) ص: 356.
- 15- المصدر نفسه، ص: 359.
- 16- المصدر نفسه، ص: 360.
- 17- المصدر نفسه، ص: 326.
- 18- المصدر نفسه، ص: 287.
- 19- المصدر نفسه، ص: 283.
- 20- المصدر نفسه، ص: 286.

- 21- المصدر نفسه، ص: 326.
- 22- المصدر نفسه، ص: 327.
- 23- المصدر نفسه، ص: 331.
- 24- المصدر نفسه، ص: 346.
- 25- المصدر نفسه، ص: 356.
- 26- المصدر نفسه، ص: 347.
- 27- المصدر نفسه، ص: 348.
- 28- المصدر نفسه، ص: 352.
- 29- المصدر نفسه، ص: 350.
- 30- المصدر نفسه، ص: 351.
- 31- المصدر نفسه، ص: 353.
- 32- المصدر نفسه، ص: 354.
- 33- المصدر نفسه، ص: 330.
- 34- المصدر نفسه، ص: 331-332.
- 35- المصدر نفسه، ص: 334-335.
- 36- المصدر نفسه، ص: 337.
- 37- المصدر نفسه، ص: 366.
- 38- المصدر نفسه، ص: 337.
- 39- كتاب كليلة ودمنة، ترجمة عبد الله بن المقفع، ص: 54، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1965.
- 40- المصدر نفسه، ص: 193.
- 41- المصدر نفسه، ص: 225-226.

الفصل الثاني

(ابن العنابي) ورؤيته (الإصلاحية)

في

(الحاكم) و(المحكوم)

❖ (ابن العنابي) في عصره:

عاش المفكر الجزائري، الإمام المقتني (محمد بن محمد بن العنابي: 1189-1267هـ/ 1755-1851م) الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ونصف القرن التاسع عشر، وهذا يعني أنه كان شاهداً على محنة العرب والمسلمين في قرنين اثنين، وفي مقدمتها محنة بلده (الجزائر) حين شرعت شمس قوتها وعزتها في الأفول، حتى غربت بفعل قوى الشر الفاسدة والمفسدة في دواليب الحكم، الذي بات في أيدي طغمة عسكرية (تركية) جاهلة، فاستشرى الفساد في أجهزة الدولة التي أضحت في قبضة الاحتكارات اليهودية، وتآمرنا مع أوروبا النصرانية الحاقدة، فانقطعت الثقة بين السلطة الحاكمة، الغربية عن (الشعب) والشعب المغلوب على أمره، الفاقداً لإرادة وطنية، أو روح إسلامية، لم يعمل آخر دايات (الجزائر) (الداي حسين باشا: 1765-1838م) للارتقاء بها إلى لحة تماسك في وجه (الفساد) العسكري حوله، والمفسدين في نظامه، رغم إرادته في التقرب من السكان المواطنين، ومحاولة كسر طوق العصابة العسكرية التي بيدها الحل والعقد، حتى قدمت هذه الطغمة الفاسدة (الجزائر) نقمة سائغة للاحتلال الفرنسي في (جويلية 1830) مما بكر (ابن العنابي) في التحذير منه، بتطهير الجيش من عوامل الفساد، وإعداد القوة المادية والروحية لحماية أوطان العروبة والإسلام، ورفع الروح المعنوية لدى المواطن التي لا تكسون إلا على درب القيم الروحية الإسلامية، بما تتضمنه من مبادئ في الحرب، وفي الأخلاق وفي السياسة المدنية، بما فيها (النزاهة) و(الإخلاص) وإشاعة العدل، وإنصاف المظلوم، والضرب على يد الظالم، ليشتيع الأمن والحب والاستقرار في الأوطان.

وكتب لابن العنابي أن يشهد حدوث المأساة الوطنية في بلده نفسه، وأن يكون من المواطنين الحاصدين على المستوى الشخصي ذاته لنتائج فعل (العسكر) و(طغيانهم) و(جهلهم) كحالهم دائماً، في كل زمان ومكان، بعد أن ذهبت أفكاره في إعداد القوة، وإشاعة العدل، ودرء المفاسد أدراج الرياح، فنفي من بلده بمجرد دخول

الاحتلال الفرنسي، ومات بعيدا عنه، وفي نفسه غصة لم يخفف من وطأتها قليلا إلى حين إلا حاكم مصر (محمد علي) الذي رحّب به، وأكرمه.

عاصر (ابن العنابي) مرحلة الفساد في بلده، وبداية الضعف فيها، منذ شروع القوى الأوروبية في الانتقام منها الذي مهّد له (فرنسا) باحتلال مصر (1798-1802م) ممّا أوجب على (الجزائر) إعلان (الحرب) على (فرنسا) ما دامت تحتل قطرا عربيا إسلاميا، فضاعف ذلك من مكائدها للجزائر، التي لم تغفر لها (أوروبا) إنجازاتها البحرية، ومجدها في أعالي البحار خلال القرنين (السادس عشر) و(السابع عشر) دفاعا عن (الجزائر) و(الإسلام) حين هيمنت القوة البحرية الجزائرية على المتوسط، وفرضت إرادتها على (أوروبا) و(أمريكا) قبل أن تستحوذ على السلطة في (الجزائر) تماما الطغمة العسكرية (الانكشارية) الحريصة على امتيازاتها الخيالية التي مهد فعلها لفساد بدأ يدب على مهل في أجهزة الحكم حتى بدت عليه مظاهر الوهن واضحة مغرية لأوروبا التي كانت قد شرعت تعيش نهضتها، وحدثتها، فاندفعت للتحالف على (الجزائر) وتجسّد فعلها في مؤتمر (إيكس لا شابل - Aix - La chapelle) الذي جرى يوم (30 سبتمبر 1818) توج بإنذار وقعته (فرنسا، بريطانيا، النمسا، روسيا، بروسيا) يدعو (الجزائر) لوقف نشاطاتها البحرية، وأن ((الدول الأوروبية قد أوكلت لفرنسا وبريطانيا العظمى تحذيرات جادة وخطيرة باسمها))⁽¹⁾ فوصل الوفد حامل (الإنذار) بقيادة (فرنسي وإنجليزي) إلى (الجزائر) في (5 سبتمبر 1819م) ليلقى الرفض، فينطلق العمل الأوروبي الجاد للانقضاض على (الجزائر) التي وصلت إلى مرحلة من الفساد لم يعد في مقدور حكم اجتثاثه، وهو تهيمن عليه عصابة عسكرية غريبة انتهائية استغلالية مرتشية، أغلقت الباب في وجه كل بوادر الإصلاح لسياسة تعفنت فغدا الاستغلال طابعها، والصراع على السلطة بين الطوائف، والجماعات وغيرها هاجسا قائما بالليل والنهار ((بين الديوان والانكشارية، وبين الأتراك والكراغلة، وبين رياس البحر والانكشارية، وبين القبائل والسلطة المركزية، وبين القبائل فيما بينها.. ولعبة تجاوزات الانكشارية - العسكرية - وجور السياسة

الضريبية دورا كبيرا في .. الاضطرابات، فكانت نتائج هذا الفساد وخيمة على البلاد سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا وعسكريا⁽²⁾.

هو الواقع الذي لم يقهره آخر دايات الجزائر (الذاب حسين باشا) الذي حكم من (1818) إلى (1830) ولا استفاد للحدّ منه على الأقل، بأفكار (ابن العنابي) وأمثاله الذين نبهوا لبذور الفساد في الحكم، وفي سياسة الجيش نفسه، والرعية التي ينبغي الحرص على ثقتها التي تعتبر الركيزة الأولى لكل نظام، رغم أن (الداي حسين) حاول أن يقرب (العلماء) فأسند (لابن العنابي) نفسه أكثر من مهمة، رشحته لها ((مكانة أسرته ومنزلته العلمية))⁽³⁾ قبل أن تسوء العلاقة فيما يبدو بينهما مما اضطر (ابن العنابي) للهجرة بعض الوقت في النصف الثاني من العشرية الثالثة في القرن العشرين، وهي الفترة التي ألف فيها كتابه ((السعي المحمود في نظام الجنود))⁽⁴⁾ الذي يعتبر من ((أوائل الكتب العربية التي عالجت موضوع التجديد في النظم الإسلامية عامة، والنظام العسكري خاصة.. .. موضوع تقليد المسلمين للأوروبيين في مبتكراتهم الحديثة))⁽⁵⁾. وقد رأى الدكتور أبو القاسم سعد الله ((أنه يحق للجزائر الحديثة أن تفتخر)) (بابن العنابي) و((بأمثاله كحمدان خوجة الذين سبقوا علماء العربية والإسلام في طرح قضية التجديد والإصلاح الاجتماعي والسياسي قبل أن يطرحها أمثال الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده))⁽⁶⁾.

لقد عاش (ابن العنابي) مرحلة الضعف في الحكم (العثماني) بالجزائر، وكانت نذر الانهيار تلوح في الأفق انطلاقا من واقع الفساد العسكري، والسياسي، والآفات الاجتماعية التي كانت جميعها محصلة: لسياسة خاطئة تحكم فيه (العسكري) المشغول بنزواته، الساهي عما يترصد به، وبأوطان الإسلام عامة، فحرص (ابن العنابي) على اقتراح حلول لتجنّب المسلمين الوقوع في براثن الغرب الاستعماري الصليبي، حتى لا يكرروا مأساة سقوط (الخلافة العباسية) في (بغداد) تحت ضربات (التتار) وقد تشابهت الأوضاع الحديثة أو كادت مع نظيرتها التي أودت بالخلافة إلى الانسهار، كسيطرة جيش (غريب) عن الأرض، وفساده كسلطة سياسية، وعسكرية في الوقت ذاته، وشيوع الآفات المختلفة: السياسية والاجتماعية، وغيرها، كتقريب الانتهازيين من دون

علم ولا كفاءة، واللاهيين واللاهيات، وانتشار المظالم، وغياب العدل في حضور الجيروت الإداري والعسكري، وانقطاع الصلة المباشرة بين الحاكم والمحكوم، مما عالج (ابن العنابي) أهم جوانبه الدالة على سمات المرحلة في الثلث الأول وقبله، من القرن التاسع عشر.

و(محمد بن العنابي) من مواليد (عنابة) بالشرق الجزائري (1189-1267هـ—/ 1775-1851م) في أسرة عريقة في الثقافة العربية الإسلامية، تولى بعض منها مناصب مختلفة، بما فيها الإفتاء (الحنفي) الذي تولاه جده الأعلى (حسين بن محمد) مما أهل (ابن العنابي) للوظائف السامية التي افتتحها بتعيينه في منصب (القضاء الحنفي) وهو ابن التاسعة عشرة، وقد كلف بمهام دبلوماسية، في الكتابة إلى (باي تونس) و(السفارة) إلى (المغرب)⁽⁷⁾ فيتضح من هذا وغيره ((أن ابن العنابي لم يكن مجرد عالم بالفقه وما إليه من العلوم، بل كان أيضا دبلوماسيا ناجحا، وخبيرا بشؤون الدول))⁽⁸⁾ وعسكريا أيضا نظريا وعمليا عندما جد الجد، في اللحظات المصيرية وإن بعد فوات الأوان.

وقد ورد اسم (ابن العنابي) في قوائم وزراء الدولة وموظفيها قبل (الداي حسين باشا) وفي عهده حين تولى هذا مهامه (في 1233هـ/ 1818م) وأدى فريضة الحج أكثر من مرتين فمكث في إحدى حجاته في (مصر) حيث ألف كتابه ((السعي المحمود في نظام الجنود)) سنة (1242هـ/ 1826م) لكنه عاد إلى (الجزائر) مع نهاية (1244هـ—/ 1829م) استجابة لدعوة (الداي حسين باشا) فشارك عندما داهمت جيوش الاحتلال الفرنسي (الجزائر) في الدفاع عن العاصمة، بقيادة صهر (الداي حسين باشا) المسمى (الآغا إبراهيم) الذي كانت (كفاءته الوحيدة) مصاهرة الداوي، ليس له مؤهل فكري، أو قيادي، بل انتهازي، نصاب، جبان، اعتبر المؤرخون تعيينه على رأس الجيش من أخطاء (الداوي) الجسيمة، في الحكم، فهو جاهل في كل شيء، بل خائن، فحين احتدمت المواجهة مع المحتلين الفرنسيين أمره (الداوي) بتسليم كل جندي مقاوم يأتيه برأس جندي فرنسي (خمس مئة فرنك) فكان يستأثر بالمال المودع لديه لهذا الغرض، مكتفيا بالعود للمقاومين لما بعد نهاية المعركة، وعند الهزيمة في معركة (سسطاولي) يوم

(19 جوان 1830م) : فر بمفرده تاركا الميدان بما فيه ومن فيه، عدة وعتادا وراجلا، ليختبئ في إحدى الدور، للمرة الأولى ثم الثانية بعد ذلك، فاضطر (الداي) لتكليف (ابن العنابي) بقيادة (الجهاد) لكن (ابن العنابي) كان صالحا للإفتاء لا لقيادة جيش خذلته في اللحظات الحاسمة قيادته الانتهازية الجاهلة، الجبانة، الخائنة لأمانة الوطن، والناس، مما كان ثمنه باهظا، دفعه الجميع: النظام وعلى رأسه (الداي) والأمة بعد ذلك والوطن لمدة فاقت قرنا وربع قرن، تحت الاستعمار الفرنسي كأخس استعمار على وجه الأرض قديما وحديثا، فلم يكن هناك حينئذ مفر من سقوط عاصمة الجزائر بين أيدي المحتلين (1245هـ / 1830م).

وبهذا السلوك تضيع الأوطان على أيدي الأقزام من (أشباه الرجال) ومن مثل هذا حذر (ابن العنابي) قبلا، وضيقا به - ربما - كان يؤثر البعد عن (الجزائر) من حين إلى آخر، حتى (أبعد جبرا) عنها بعد الاحتلال العسكري مباشرة، فسجن بأمر من الجنرال الفرنسي (كلوزيل CLOZEL) الذي تولى مهامه العسكرية في (الجزائر) الضائعة، في سبتمبر 1830 ثم نفاه، فاتجه إلى (مصر) حيث رحب به وإليها النهضوي (محمد علي : 1769 - 1849م) فأُسند إليه القضاء الحنفي في (الإسكندرية) والتدريس في (الأزهر) مقترحا تلخيص كتابه ((السعي المحمود في نظام الجنود)) فنهض بذلك أحد تلاميذه الذي أعطى الملخص عنوان ((بلوغ المقصود: مختصر السعي المحمود)) كما كان تأليف كتابه ((صيانة الرياسة ببيان القضاء والسياسة)) عن (المذاهب الأربعة) من اقتراح (محمد علي) وبقي هنا صوتا متميزا، حتى وفاة (محمد علي) وتولى حفيده (عباس باشا) الحكم الذي (ارتد) عن خطة (الجد) فكانت النكسة التي كلن (ابن العنابي) ومعاصره (رفاعة الطهطاوي) من ضحاياها. وقد طعن (الانتهازيون) و(المرتزقة) في كتاب (ابن العنابي) : ((صيانة الرياسة)) كما دسوا على الطهطاوي في الطبعة الثانية من ((تخليص الأبريز في تلخيص باريز)).

هناك إذن توفي (ابن العنابي) تاركا وراءه مجموعة من الكتب، في الفقه، واللغة، والأدب، والتراجم، والسياسة، هي مؤشر قوي على رجل ثقافة وفكر متميز، يتقدمها كتابه ((السعي المحمود في نظام الجنود)) برويته السياسية العسكرية الفكرية

المتطورة جدا من منظور إسلامي حضاري، في إصلاح أمر (الجيش) كقوة دفاعية ينبغي أن تتحصن أخلاقيا، وتعد بدنيا، وتدريب ميدانيا وفي إصلاح شؤون الحكم؛ بإشاعة العدل بالروح الإسلامية نفسها، وزرع الثقة بين حاكم ومحكوم، كصمام أمان، وسد منيع دون انهيار الحكم، وضياعه في خضم الفوضى، أو بين أيدي الأعداء.

(ابن العنابي) وظروف تأليف كتابه: (السعي المحمود):

لقد ألف (ابن العنابي) كتابه (السعي المحمود في نظام الجنود) لإعلان رأيه، في سبيل الإصلاح في الحكم: بالإدارة، والجيش، وتوطيد الصلوات السوية الصحية النظيفة الصادقة بين (الحاكم) و(المحكوم) حفزته على ذلك معطيات الظرف التاريخي في (العالم الإسلامي) ومنه خصوصا وطنه (العربي) وبشكل أخص فيه (الجزائر) التي شرع يستشري الفساد في أجهزتها المختلفة، العسكرية، والإدارية، فضلا عن الآفات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، حيث شاعت الرشوة، فامتطأها النفوذ اليهودي ليعيث فسادا في الاقتصاد، ويتحكم فيه كما تحكم عبره في القرار السياسي نفسه مما جلب النقمة الشعبية تلو الأخرى على الحكم، بلغت درجة العصيان المدني، والثورة الاجتماعية في شارع المدينة، وفي القرى الريفية.

فكان هذا الوضع مغريا للغرب كي يتحفز، ثم يخطط لضرب (الجزائر) الضربة القاضية التي تمت في (1830) فكسنت النهاية الحاسمة للتحركات الأوروبية بالجزائر، التي لم تنهيا لمواجهة المؤامرة و(القوة) المادية، ولا (المعنوية) في (الشعب) مما دعا إليه (ابن العنابي) قبلا، فوجد الاحتلال الفرنسي أمامه (جيشا) غارقا في ضعفه وفساده، و(شعبا) ضاعت ثقته في حكامه الفاسدين المفسدين، كان الوضع العام مهزوما ماديا ومعنويا بفعل (عصابة) عسكرية سياسية قدمت الوطن لقمة سائغة، للاحتلال الأوروبي الذي لاحت نذره باحتلال (مصر) وانطلاق الخطوات الأوروبية الجادة بضرب رأس القوة في (المتوسط) فدعا (ابن العنابي) مبكرا للاستعداد للمواجهة؛ بإعداد جيش قوي ذي كفاءة معنوية وقاتلية، ولحم الصلة بين (حكم) ينبغي أن يكون (جادا طاهرا) وبين (محكوم) ينبغي الحرص على ضمان ثقته وحببه الذي لا

يكون إلا بتكريس قيم العدل، والانضباط، وإشاعة روح التكافل، وإنصاف المظلوم مهما كان موقعه من الظالم مهما كانت مكانته، ومنصبه.

وبما أن رأس الفساد في الأنظمة العربية: (جيوشها) دعا (ابن العنابي) لتطهير الجيش وإعداده لمهامه الجوهرية لحماية (الأوطان) والحيلولة بينه وبين فعله في (تلويث) الحياة (السياسية) و(الاقتصادية) و(الاجتماعية) فأطلق على كتابه نفسه عنواناً دالا (السعي المحمود) أي النهج الخير الأفضل، لإعداد جيش نظامي مهني على كفاءة قتالية جيدة بروح معنوية عالية، تحفظ حقوقه، وتتحدد فيها واجبات كل فرد مهني، بعيداً عن الجشع والطمع، وبور التأمر في (دهاليز) السلطة.

رؤية (ابن العنابي) في إعداد (جيش) قوي !

وقد ضبط (ابن العنابي) خطته، لاقتراحه إعداد جيش ذي كفاءة قتالية، بتتظيم محكم تتحدد فيه المهام، وتحصر الحقوق والواجبات، لضمان أمن الأمم والأوطان، والدفاع عن سيادتها، كما حاول أن يرسم صورة لما ينبغي عليه العلاقة بين (حاكم) عادل، ذي كفاءة فكرية وسياسية ودينية، وبين محكوم له الأولوية في صيانة حقوقه، كما عليه واجب الطاعة، واحترام الحاكم، والعمل معه لحماية الوطن ومؤسساته المختلفة.

وللحديث عن ذلك كله، في كتابه (السعي المحمود) عقد (ابن العنابي) مدخلا، ركز فيه على شرح الآية القرآنية الكريمة : {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن مرباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم} (سورة الأنفال: الآية 60) معلنا منذ البدء الحاجة الإسلامية إلى كل ما ينتج ((قوة محسوسة أو معقولة على دفاع الأعداء، وإرهابهم، وإغابة نفوسهم، وإتاعبهم)) فهي ((أمور شرعية، لأن فيها إذلال الكفر، وعزة الإسلام، وعلو كلمته، وأنه المقصود الأعظم من شرعية الجهاد))⁽⁹⁾ لأن الأمر يتعلق بكل ما يفيد منفعة تتعلق ((بإعزاز الدين ورفع شأنه، مما اشتمل عليه النظام المستجد للكفرة: من ترتيب

العساكر، وتصنيفهم، وحصر أعدادهم، وتعدد قوادهم وعرفاتهم، وتسويم أصنافهم وكنائهم.

بخصوص لباس أو علامة، وتضييق ملابسهم وتقصيرها، وتعيين مواقفهم وعملهم، وتخصيص كل فريق براية، أو لواء، ثم تدريبهم على عمل الحرب، بتعليمهم كيفية الرمي، والطعن، والضرب، وغير ذلك. ((⁽¹⁰⁾ فالآية الكريمة التي نحث على اتخاذ العدة، يعتبرها (ابن العنابي): ((من أبدع جوامع كلم القرآن، وأظهرها إيجازاً: لفظاً ومعنى، لانتظامها جميع الأدوات والأسباب الحسية والمعنوية، الموروثة قوة ظاهرة أو باطنة تنتج إرهاب الأعداء، وانطباقها على جميع ما حدث قبل نزولها أو استحدث بعده، كالأدوات والأعمال البارودية المتأخرة عنه بنحو ثمانمائة سنة، الباهرة القوة، حتى كأنها المقصود بالذات، وغير ذلك من المعاني الفاضلة بأوجز عبارة، وأوضح بيان))⁽¹¹⁾.

فالعدة أمر عام شامل للأمور ((النظامية وغيرها، والمراكب البرية والبحرية، والحصون، والخنادق، والأسلحة، وأدوات الرمي، والخيل، وذخائر المال، والأكل والشرب، وغير ذلك))⁽¹²⁾ مما تدعو إليه حاجة النصر، وقهر الأعداء، مما تختلف النظرة إليه ((بحسب استعداد الأعداء قوة وضعفاً، وبحسب ما يرهبهم بآلات الحرب وأدواته، وأنهم إذا ابتدعوا من أدوات الحرب وصنائه أمراً له موقع لا يؤمن استطالتهم به علينا لزمنا بذل الوسع في تعلمه وإعداد لهم، والاجتهاد في مجاوزتهم فيه)) فحين يتعذر تعلم علوم حربية من غير الأعداء، (وجب) تعلمها منهم، حتى لا نبقى متخلفين في مواجهتهم، يعدون لنا (صواعق البارود) فنعد ((لهم القسي، والمنجنيق، اللذين صاروا اليوم كالشريعة المنسوخة، أو اقتصرنا على السيوف والبندقيات، أو شمروا لنا الثياب فأعدنا للقائهم الثياب المجررة والأكمام المطولمة، والعمامة المكبرة لم نخرج عن عهدة الأمر، ولزمنا الإثم والعار، فلا غرض الشارع حصلنا ولا سبيل الرجولة سلكننا))⁽¹³⁾ وهو ما يتنافى وتعاليم الإسلام كما وردت في (الكتاب) و(السنة) حثاً على (الجهاد) ومناوأة الأعداء، لإحراز الغلبة عليهم عسكرياً وسياسياً، وهو ما أسماه (ابن العنابي) في مقدمته بأمور سياسية و((أمور حربية)).

وفي ((الأمور الحربية)) هذه تحدث أساسا عن إعداد (الجيش) : تدريباً، وتربية، وتسليحاً، ملحا على ضرورة التعليم كعنصر من عناصر الكفاءة المطلوبة في جندي حديث.

الكفاءة العسكرية في الجيش:

الكفاءة العسكرية من مقاييس الترقية في صفوف الجيش، وفي مقدمة عناصرها المستوى التعليمي، فيذكر (ابن العنابي) إلحاح الأحاديث النبوية على العلم، والتعلم، و((جواز تعلم الكتابة من الكفار بلا شرط ضرورة))⁽¹⁴⁾.

فتعلم القراءة والكتابة، مثل الأساليب الحربية وأدواتها فرض غير مشروط، كما ((عد جمع من مشايخنا الحساب والطب في جملة العلوم المفروضة على سبيل الكفاية، مع أنهما من علوم الكفار الفلاسفة))⁽¹⁵⁾ وهو ما يدخل في عناصر الكفاءة للمقاتل، نظرياً، وميدانياً معا ((فالمراد تعليم صناعة الحرب التي هي علم بكيفية أعماله مع مباشرتها لتحصل ملكته، التي هي كيفية نفسانية، تصدر عنها أفعاله الاختيارية))⁽¹⁶⁾.

ويترتب على ذلك موقع العسكري في الرتب العسكرية التي ينبغي أن تخضع درجات سلمها للكفاءة وحدها، حيث يجب أن يوضع العسكري في ((مرتبة تلحق به، بحسب ماله من خصال الحرب ومعارفه))⁽¹⁷⁾ فيها ((فلا يولى إمارة الجند إلا أعلمهم بالحرب وتدريبه، وأجمعهم لخصال الكمال، إن وجد، وإلا فلا يعدل عن أعلمهم بالحرب، وأشدّهم رأياً، وأثبتهم قلباً، بشهادة تجربته وامتحانه، لا بمجرد حسن الظن))⁽¹⁸⁾ ففضل ((العلم بالحرب هو المعتبر في بابه لكن هذا عند تحقق الأهلية لسياسة الجند، والمشاركة في الفضائل))⁽¹⁹⁾.

وهذا يقتضي بالضرورة ربط الكفاءة العلمية، بالموهبة والخبرة، والأخلاق، والخصال الغذة في رجل القيادة العسكرية نفسها، فيجب والمقاييس هذه بضوابطها الدقيقة: ألا يتولى القيادة في الجيش ((إلا الرجل ذو البسالة والنجدة والشجاعة

والجراحة، ثبت الجنان، صارم القلب، جريئة، رابط الجأش، صادق اليأس، ممن قد توسط الحروب، مارس الرجال ومارسوه، ونازل الأقران، وقارع الأبطال، عارفا بمواضع الفرص، خبيراً بمواقع القلب والميمنة والميسرة من الحروب ومما الذي يجب سده بالحماة والأبطال من ذلك، بصيراً بصفوف العدو ومواقع العزة منه، ومواضع الشدة منه، فإنه إذا كان كذلك وصدر الكل عن رأيه كان جميعهم كأنهم مثله⁽²⁰⁾.

هي القدوة الحسنة في القائد الفذ العليم، الخبير، الذي ينصف رجاله، ويحسن ترتيبهم، وضبطهم في المهمات، يجيد (الحيل) التي هي مباحة في (الحرب) التي من تقنياتها (الخدعة) مسنداً حمل الراية عندما يجد الجد لذي خبرة وجلد وإخلاص، لاعتناء الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه ((بأمر الراية، واختياره لها من تقدمت تجربته، وعلم منه الوفاء بحقها)) و((عرف بالشجاعة والإقدام))⁽²¹⁾.

ولم يهمل (ابن العنابي) الهيئة العامة للعسكري، حتى في (ملابسه) التي ينبغي أن تكون مضبوطة عليه، غير فضفاضة، قصيرة الأطراف والحواشي، مستدلاً على استحباب ذلك من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، في بعض غزواته، كغزوة تبوك، ومن أحاديثه المختلفة⁽²²⁾، من باب الاستعداد التام، والحزم الكامل، لضمان الخفة في الحركة، والمرونة للتمكن من صرع العدو، وهذا التضييق الذي يقترحه (ابن العنابي) في بذلة الجندي يختلف عن أشكال التضييق لدى العسكري (الأوروبي) لأن ((التضييق الذي اختص به الكفرة هو تقميط الثياب والسرراويلات، بحيث تصف العورة على شكل خاص، وثياب النظام الإسلامي ليست بهذه المثابة، بل تخالفها في أكثر الصفات وبمشابهتها إياها من بعض الوجوه لا يثبت التشبه، لأن الخبر مطلق فيه، والمطلق ينصرف إلى الكامل، ولا يتناول الناقص، كما عرف في (الأصول)، فكانت خارجة عنه، مترقية عن مرتبة الاستحباب إلى الإباحة. لما بينا))⁽²³⁾.

تطرق (ابن العنابي) إلى عدة قضايا في إعداد (جندي) قوي واثق، شاعر بمسؤولياته، قائم بواجباته، حقوقه مصونة، موضع تقدير لجهده وكفائته وحدها، وموضع عناية بحياته العسكرية التي تغدو حبه وهوايته، فيغدو التدريب على السلاح

نفسه: متعة وهوايته، لذا يؤكد (ابن العنابي) باعتماد السنة النبوية : ((أن جميع أنواع اللهو محظورة))⁽²⁴⁾ باستثناء (المثاقفة بالسلاح) ونحوها، مما يمنح البدن قسوة (على مجادلة العدو) أما ((سائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو ... وسائر ضروب اللعب)) فهو محظور شرعا وحكمة.

كل ذلك وغيره من أجل إعداد رجل عسكري جاد، مخلص، منضبط، معني بحماية وطنه وأمنه والدفاع عن أمنهما وسلامتهما، وهو العسكري المثالي الممكن جدا مع سلطة ناضجة، ذات رؤية حضارية سليمة، في بناء الأوطان، وارتقاء الأمم.

(الحاكم) وسياسة (الحكم)

لكل (حاكم) سياسة في (حكمه) لكنها ينبغي أن تنهض على قانون وأخلاق، يحدد ذلك الضوابط، وتضبط هذا التصرف والتدبير فيتوفر العدل وجوباً، وتنفي المظالم المحرمة شرعا، في مجتمع إسلامي يختلف بطبعه عما يشيع في مجتمع أوروبي له سياسته التي يقول (ابن العنابي) نحن في غنى عنها ((بما أنزل الله تعالى لنا في كتابه المبين، وسنه لنا بنبينا الصادق الأمين))⁽²⁵⁾ وهو المصدر التشريعي والسياسي في رؤية (ابن العنابي) الذي يرى ((أن مبنى السياسة الشرعية ثلاثة أمور: اللين وترك الغفظة، والمشاورة، وأن لا يستعمل على الأعمال والولايات راغب فيها ولا مطالب لها))⁽²⁶⁾.

يرتكز الكاتب في ذلك إذن على الحديث النبوي، والقرآن الكريم، لتقييم سياسة (الحاكم) في (الرعية) لينا، ورعاية، وحسن إصغاء لانشغالاتهم واقتراحاتهم ((ومن أقبح ما يوصف به الرجال - ملوكا كانوا أو سوقة - الاستبداد بالرأي))⁽²⁷⁾ فإهمال شأن (الرعية) والاستبداد بالرأي من دونها يفسد القلوب على (الحاكم) ويعرض سياسته للطعن والتجريح، وهو باب تسده سياسة (الشورى) وقيم العدل، ومعاملة الناس بالحسنى.

وقد أشار (ابن العنابي) إلى ما نبه إليه الرسول صلى الله عليه وسلم من أن أمر (الحكم) في (قریش) يبقى مرهونا بسياسة (الرحمة) و(العدل) و(الإنصاف) وانتقاء هذه

الصفات في سياسة (الحاكم) يوجب لعنة الله عليه والملائكة والناس، فيقرر (ابن العنابي) : ((أن قسوة القلب على الضعفاء والجور في الأحكام الشرعية، ومنع الحقوق عن مستحقيها والإيثار بها لمن لا يستحق من أسباب خراب الملك وزوال الدول))⁽²⁸⁾ . فجنح الكاتب هنا إلى ضرب (المثل) على كلامه من واقع (الحكم) العباسي الذي تفشت شتى الآفات التي سهلت سقوط الدولة التي انهارت، وقد نخرتها في العمق شتى الآفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعدما ركن الخلفاء إلى سياسة البذخ والاستهتار والعبث ((فكانوا يبذلون الأموال العظيمة للمغنين والشعراء وأهل اللعب والبطالة، وأهملوا الرعية، وركنوا إلى اللذات، واتباع الشهوات.. فسلط الله عليهم طاغية (القتار) فأباد ملكهم ومزق شملهم، ومحا اسمهم من الوجود، وعم الضعف والوهن سائر بلاد الإسلام، وأجرى في غالبيتها - لا سيما البلاد المشرقية - أحكام الكفر، ففشت المنكرات واستباح غالب من ينتسب إلى الإسلام المنكرات))⁽²⁹⁾ . وهي النتيجة الحتمية حين تختل الموازين، ويستشري الفساد في دواليب السلطة الجاهلة الظالمة الراحة تحت ضغط الأهواء، والتميع، في منأى عن الصرامة والعدل والأخلاق السياسية، والضوابط الشرعية، فألح (ابن العنابي) لهذا السبب على ضرورة حفظ الدرس للخروج من التخلف، والعمل للنهوض لمواجهة غرب استعماري ظالم ذي حسابات صليبية مع العالم الإسلامي، يتحرش به للانقضاض عليه في كل موقع، فدشن ذلك بالزحف على (مصر) سنة (1798م) وشرع يتحرش بغيرها، مركزا على (الجزائر) رمز القوة البحرية العربية الإسلامية، التي لم يطل أمرها حتى سقطت سنة (1830م) بالعوامل نفسها تقريبا التي سقطت بها الدولة (العباسية) وهي العوامل التي لم يسع آخر دايات (الجزائر) (الداي حسين) لتداركها أو تجنب آثارها عجزا تاما عن إصلاح ما أفسدته سنو العبث والاستهتار على أيدي (الطنغم) العسكرية الفاسدة المرتشية الغارقة في البذخ والملذات، على أشلاء قيم ووطن كان يتآكل من الداخل حتى سقط سريعا جثة هامدة أمام صليبية حاقدة مسعورة.

(السلطة) و (واجباتها)

واجبات (السلطة) لدى (ابن العنابي) تتعدد بالضرورة، لاعتبار (السلطة) تكليف متعدد الجوانب في حياة الأمة والوطن، ينهض به (الحاكم) العام في كل المجالات ابتداء من الجيش نفسه ((من تنظيم الأجناد، وانتخاب الرجال، واستجلاب قلوبهم، ببذل المستحق، وبإظهار العدل والمبرة والإحسان، وتهيئة الأدوات والذخائر، وتسيديد الرأي في ذلك، وإعمال المشورة، والاستعانة بذوي الصلاح، والأخذ بالحزم، بترك الركون إلى السكون والدعة، والتهاون بالأعداء وإن ضعفت شوكتهم))⁽³⁰⁾ فأمير (البلد) أو حاكمه مسؤول عن كل من يقع تحت سلطته، عسكرياً أو مدنياً، يسأل عنه إقامة العدل، ورحمة الضعفاء، والوفاء للرجال وكسب ودهم وتعاونهم بإعطاء كل ذي حق حقه، فيستمد (ابن العنابي) هنا أحداث التاريخ، وآراء الرجال، ذكرا هذه المرة مأل (الأندلس) التي ضيعها (أشباه رجال) وسلموها للأعداء الذين كانوا يصطنعون الرجال بالمال والعدل في توزيعه بينهم تحبيبا للعمل والكفاءة فيه، بينما يستأثر (أمراء) المسلمين بالمال، و(يعربدون) به، فيضيعون حقوق الرجال، ويهملون مسؤولياتهم على الأوطان ((وإذا كان الدفاع بالرجال لا بالأموال، وإنما يدفع بالأموال بواسطة الرجال - فلا شك أن بيت رجال خير من بيت مال))⁽³¹⁾.

فلا تنهض سلطة لحاكم أخل بواجباته تجاه الوطن، وأبنائه، مهما حرص على البقاء فيها ظلماً وعدواناً، والحاكم الشريف الطاهر من راعي واجباته، والتزم حدود الشرع، وحرص على حقوق الرعية، فردع المظالم وعمل لإقامة المجتمع الفاضل الذي ينصف فيه المظلوم، ويضرب على يد الظالم، ويشيع التكافل الاجتماعي بين أبنائه برعاية سلطة طاهرة واعية ((بإقامة الميزان القسط الذي قامت به السماوات والأرض، وإظهار شعائر الدين، ونصر المظلوم، والأخذ على يد الظالم، وكف يد القوي عن الضعيف، ومراعاة الفقراء والمساكين، وملاحظة ذوي الخصاصة والمستضعفين)) مما يعتبر من شروط ازدهار (السلطة) ونصرها على الأعداء، ورفي

الأمم والأوطان، مما بات منغيا في عالم إسلامي أخذ بمقاليد معظم أقطاره حكام قاصرون أوردوها المهالك، في ماضيها وحاضرها، وعند الله العلم بمسئلتها الذي يبقى مرهونا بإرادة التغيير الصادقة استجابة للأمر الرباني الصريح {لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} (سورة الرعد: الآية 11)

(الولاء) و(المحكومون) !

العلاقة بين (الولاء) و(المحكومين) نظر إليها (ابن العنابي) نظرة مثالية جادة، أساسها الإخلاص والصدق، والوفاء، خالية من الرياء والنفاق الذي طالما طبع العلاقة بين (الحاكم) و(المحكوم) وفي ذلك نفع للبلد، وللحاكم العام، رئيسا، أو أميرا، أو ملكا، الذي من حقه على (ولائه) و(رعيته) الطاعة، ومن حق الرعية عليه أن يحسن اختيار أعوانه من (الولاء) وسواهم، ومن واجبها مع هؤلاء الأعوان حسن الطاعة، فيقول (ابن العنابي) : ((على المنتخبين إقامة هذا المهم الشريف من رئيس ومرفوس بذل ما يلزمهم امتثال أمر السلطان والمصارعة إلى إجابته لذلك، لأنه من أهم فروض الكفايات، وأنها تتعين إذا عينها الإمام لوجوب طاعته في المباح . . . ما لم يأمر بمعصية))⁽³²⁾ .

و(الولاء) لا يضمنون طاعة (رعية) للحكم إلا حين يكونون أهلا للولاية، وحكم الناس بالعدل والإحسان، في وضوح تام، في محيط تتوفر فيه حرية الرأي، والصراحة فيما تقتضي مصلحة، مما فيه درء لأسباب النفاق والقدح في الحكم، فتكون الطاعة صادقة نافعة ذات جدوى للحكام، وفي الأوطان وحياة المجتمعات ((والمراد من الطاعة المطلوبة - شرعا - الانقياد ظاهرا وباطنا بالامتثال ومداقعة الكراهة الطبيعية، حتى لا تجره إلى غيبة أو بغض من عظم الله حرمة، وجعل طاعته فيقع في كبيرة الغيبة ونفاق القلب، ويخرج عن الطاعة المطلوبة منه بالكلية))⁽³³⁾ .

والوالي نفسه الذي يمدّ الجسور قوية صلبة بينه وبين (المحكومين) على أساس من الثقة والحب يضمن لنفسه حبا مكيئا في القلوب، وتعاوننا صادقا في الحياة العامة، وتسيير شؤون المجتمع، وفي ذلك وأد للتقول عليه، والطعن في حكمه، فيكون في ذلك بعض من أسباب القوة، واجتماع الكلمة على الخير العام، وهو ما صاغه (ابن العنابي) بأشكال مختلفة، كقوله:

عن ((كف الألسن عن ذكر ولاية الأمر والكبراء إلا بالثناء، فإن هذه الأمور بواعث اجتماع الأمة))⁽³⁴⁾.

فالتطاعة القائمة إذن على الاقتناع وبحب صادق: من أسباب اجتماع الكلمة، واجتماع الكلمة من عناصر النصر الأساسية على الأعداء، وهو ما أمر الله به المسلمين، لطاعته وطاعة رسوله، وأولياء الأمر، فيه الخير، وفي غير معصية حرصا على تجنب (التنازع) في (أمر) أو على (الحكم) وهي أمور لا تتم إلا في حضور حكم عادل نزيه نظيف، و(حكام) أطهار فقهوا العلاقة التي بينهم وبين الله في حكمهم، وبينهم وبين (الرعية) التي يحكمونها، فتزداد ثقة فيهم، وتتضاعف الثقة كلما توفروا على عناصر الصدق والإخلاص في خدمة المجتمعات والأوطان، فمن واجب المواطن إذن والحالة هذه الطاعة، ومن حقه كذلك أن يعيش حياة كريمة، عادلة نظيفة طاهرة آمنة، الواجبات فيها مضبوطة، على جميع الناس، والحقوق مضمونة لكل مواطن مهما كان موقعه في السلم الاجتماعي.

رؤية (ابن العنابي) إذن في بناء، الجيش، وسياسة المجتمع رؤية متقدمة تطمح إلى بناء مجتمع سوي قوي فاضل، في دولة جادة، يحكمها الشرع، وتسعى لتسابق الأعداد في التطور والازدهار، فتنتفي فيها الآفات الاجتماعية، وأسباب الذلة والوهان التي تجلبها الحياة الطفيلية الرخيصة المتبدلة، فلا عزّة إذن لحاكم يريد أن يكون نظيفا ووطن يريد أن يكون قويا إلا بالتزام الجدية والشرع والقانون، وتكريس قيم العدل والفضيلة وروح التعاون، والحب والإخلاص، وهي عناصر تجد حياتها في سياسة (حكام) و(ولاة) شرعيين تشبعوا بحب الأوطان، وتوفروا على الحس الحضاري، مع

مناعة تامة من شتى الآفات التي تجرّ إلى الخيانة والانحراف، وهو ما لا يحسّوزه إلاّ ذوو فضل ممّن حسنت تربيتهم، وجاد تعليمهم، فرزقهم الله السداد في الرؤية والرأي، والتوفيق في الأعمال الصالحات.

هوامش :

- 1- نصوص ، ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث: 1500-1830، جمع وتصنيف: د. جمال قنسان، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987.
- 2- يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، فوزي سعد الله، ص: 107، دار الأمة، الجزائر، 1996.
- 3- المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي، د.أبو القاسم سعد الله، ص: 21، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
- 4- حققه ونشره الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- 5- المفتي الجزائري ابن العنابي، الجزائر: 1983.
- 6- المرجع نفسه، ص: 7.
- 7- صوت الجزائر في الفكر العربي، د. عمر بن قينة، ص: 19، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 8- المفتي الجزائري ابن العنابي، سعد الله، ص: 27.
- 9- السعي المحمود في نظام الجنود، محمد بن العنابي، تقديم وتحقيق: د. محمد بن عبد الكريم الجزائري، ص: 51، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- 10- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 11- المصدر نفسه، ص: 52.
- 12- المصدر نفسه، ص: 57.
- 13- المصدر نفسه، ص: 63.
- 14- المصدر نفسه، ص: 196.
- 15- المصدر نفسه، ص: 197.

- 16- المصدر نفسه، ص: 123.
- 17- المصدر نفسه، ص: 75.
- 18- المصدر نفسه، ص: 76.
- 19- المصدر نفسه، ص: 77.
- 20- المصدر نفسه، ص: 118.
- 21- المصدر نفسه، ص: 117.
- 22- انظر مثلاً، ص: 97، 98، 99، 100، 103.
- 23- المصدر نفسه، ص: 104.
- 24- المصدر نفسه، ص: 128.
- 25- المصدر نفسه، ص: 203.
- 26- المصدر نفسه، ص: 205.
- 27- المصدر نفسه، ص: 206.
- 28- المصدر نفسه، ص: 187.
- 29- المصدر نفسه، ص: 188.
- 30- المصدر نفسه، ص: 53.
- 31- المصدر نفسه، ص: 215.
- 32- المصدر نفسه، ص: 54.
- 33- المصدر نفسه، ص: 55.
- 34- المصدر نفسه، ص: 56.

الفصل الثالث

المفكر الإصلاحي: عبد الرحمن الكواكبي

(1849 – 1902م)

وأزمة الشرعية بين (حاكم) و(رعية)

❖ الكواكبي وعصره :

عاش المفكر الإصلاحى عبد الرحمن الكواكبي (1849- 1902م) فى مرحلة تاريخية كان الانفتاح فيها على (الغرب) قد قطع شوطا معتبرا، فى أجزاء من العالم الإسلامى، بسياسة (محمد علي: 1769- 1849م) بكل سلبيات هذا الانفتاح وإيجابياته، لعل فى مقدمة الإيجابيات أن الأمة العربية أدركت أنها نامت طويلا، فى وقت كان الغرب قد مضى بعيدا مستفيدا من الإنجازات العربية نفسها، لتمده بالحياة، بعدما زهد فيها أبناؤها وركنوا إلى الإهمال واللامبالاة بانطلاقة القطار السريع فى دورات الحياة.

لم تستفد الأمة العربية بإنجازاتها لتتطلق عليها نحو آفاق أوسع، ولا أعادت اهتماما جديا واعيا لجهود أعلامها الذين كانوا يصارعون ظلام العصور الوسطى توقفا إلى التغيير والتطور، بينما استفاد (الغرب الناهض) بجهود أولئك الأعلام العرب كنبراس يهتك حجب الظلام فى العصور الوسطى، وفى مقدمة هؤلاء الأعلام العرب الذين استفادت من فكرهم (أوروبا) العلامة (عبد الرحمن بن خلدون: 732- 808هـ/ 1332- 1406م) ((الذي كان أحد الجسور التى عبر عليها الفكر العالمى الإنسانى من عصور الاحتطاط إلى النهضة، وإن لم تستفد من فكرة أمته مع الأسف كما استفادت منه أوروبا الناهضة تاركة إيانا نغرق فى أحوال الظلام، والضلال، والتواكل والتفاعس، للموت فى حمأة الخمول مفصولين عن العالم، من دون حسّ به يمور حولنا حيوية وانعتاقا ونشاطا، انطلاقا من هذه المرحلة نفسها، فبينما كنا ندلج فى الظلام كانت أوروبا تخرج منه فتجذب بقوة وعناد أشعة فجر جديد قوي يملأ مختلف الفضاءات فيها، مستفيدة من تراثنا الوضىء نفسه، ومن تراث (ابن خلدون) ذاته، ومن مقدمته الشهيرة .. - تحديدا - التى وصفت بخزانة علوم اجتماعية وسياسية واقتصادية وأدبية، أنجزها فى (الجزائر) فحقّق بها سبقا عالميا، فى علم الاجتماع نفسه))⁽¹⁾.

مضينا في سبات قرونا، وانطلق الغرب بنهضته في القرن السادس عشر الميلادي مخلفا إيانا في غيبوبتنا ولم نفق بعد قرون إلا على خيله تتبول في مساجدنا، فتتخذها اصطبلات، وعلى أحذية جنوده تدنس أرضنا، وحرابهم تتوغل في صدورنا، ابتداء باجتياح (نابليون بونابرت) مصر، في (1798) بجنوده وعتاده، مرورا بالجزائر (في 1830) وغيرها وقد أضحى العالم الإسلامي كله، ومنه الوطن العربي نهبا لأوروبا تتوزع عواصمها فضاءاته، وما بقي منه فهو تحت نير الاستبداد العثماني الآيل إلى الاندثار، فكانت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، المناخ الذي شهد الاجتياح الأوروبي للعالم الإسلامي، وفي مقدمته الوطن العربي مما أحدث رجّة في وجدان الإنسان العربي، فهزّه من الأعماق، فأفرز من صفوفه أعلام فكر ورأي (تفاعلوا) مع الحدث سلبا وإيجابا، ثم اندفعوا يواجهون مخاطره وآثاره المختلفة المباشرة وغير المباشرة: سياسيا وثقافيا واجتماعيا، داعين لمناهضة الاحتلال ورفض السلبات المترتبة عن وجوده، والعوامل التي هيأت له، من تخلف وجهل، واستبداد، وقابلية للعبودية والتبعية، فكان من أعلام (الجيل الأول) في إنارة الرأي العام السياسي والوطني (حمدان خوجة : 1773-1840م) صاحب كتاب (المرأة)⁽²⁾ و(محمد بن العنابي: 1775-1851م) صاحب كتاب (السعي المحمود في نظام الجنود)⁽³⁾ و(خير الدين التونسي: 1812-1889م) صاحب كتاب (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)⁽⁴⁾ و(رفاعة الطهطاوي: 1801-1875م) صاحب كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز)⁽⁵⁾ وغيرهم، فحاض هذا الجيل الأول الطلائعي في نهضتنا الحديثة معركة فكرية لمقاومة الآثار التدميرية للغرب الاستعماري، مع الدعوة إلى الاستفادة من الجانب الإيجابي في إنجازاته الحضارية، مما لا يتعارض وقيمنا الإسلامية، فسي إعداد الجيوش، وإدارة الاقتصاد، وسياسة المجتمع، وبناء الدولة الحديثة، وسن القوانين الحامية للحريات الفردية، والعامّة.

انتهى الجيل الأول إلى انكسارات حادة، بوفاة (محمد علي) سنة (1849م) الذي عرفت الحياة السياسية بعده ردة عنيفة، همّش فيها (الطهطاوي) نفسه، بل نفى إلى (السودان) كما همّش (ابن العنابي) معه في (مصر) بعدما طرد من (الجزائر) التي

اضطرّ فيها (حمدان خوجة) إلى مغادرتها ليخوض (المواجهة) السياسية مع (فرنسا) في عقر دارها (باريس) نفسها، حتى فُلت أسلحته، فلأذ بعزلة انتهت به إلى (اسطنبول) وهو (المصير) نفسه الذي لقيه (خير الدين التونسي) الوطني القومي الطموح الذي لقيت مشاريعه النهضة السياسية واقتصادية واجتماعيا الصمود التام، لدى حكام (تونس) وحتى في (الأستانة) نفسها.

خلف هذا الجيل الطموح لعزة أمته العربية والإسلامية ورقبها وحريتها: جيل ثان من رجال الفكر والرأي، في مقدمته الشيخ (جمال الدين الأفغاني: 1254-1315هـ / 1839-1898م) وصديقه الشيخ (محمد عبده: 1266-1323هـ / 1849-1905م) الذي أسندت إليه رئاسة تحرير (الوقائع المصرية) ونفي إلى (بيروت) ثم (باريس) بعد فشل (الثورة العربية) التي شارك فيها، وهناك أنشأ مع صديقه (الأفغاني) جريدة (العروة الوثقى).

وإلى جانبهما كانت دعوة (قاسم أمين: 1282-1326هـ / 1865-1908م) تدوي للنهوض القومي، الذي يبقى أعرج مسن دون تعليم المرأة العزبية، ومثله (مصطفى كامل: 1291-1326هـ / 1874-1908م) الذي كان وجهاً سياسياً مرموقاً في (مصر) حتى وصف بأستاذ الجيل يومئذ، في مناخ نهضوي يعجّ بالحيوية، والتوق إلى التغيير في كلّ مناحي الحياة في الوطن العربي، رغم الردة والانكسارات التي حدثت بعد وفاة (محمد علي 1849).

هذا هو المناخ الذي تنفسه (عبد الرحمن الكواكبي: 1265-1320هـ / 1849-1902م) ومن الصدف العجيبة أن يولد هذا الرجل الوطني المفكر الإصلاحى في السنة التي توفي فيها فاتح أبواب النهضة (محمد علي) ليجهز على جهوده المرئسون من (خلفه) في (مصر) الذي بدد الأولون منهم جهود الرجل، وأربكوا خططه، خصوصاً منها الجانب التحديثي لا في إعداد (الجيش) فحسب، بل في الاستفادة من إنجازات الغرب في سائر العلوم النظرية والتطبيقية.

ولد عبد الرحمن الكواكبي، بمدينة (حلب) في (سوريا) وفيها تلقى معارفه العلمية، وشيئا من تكوينه الديني والثقافي، والعلمي، وعمقه بسفره للدراسة في (انطاكية) فأتقن ((إلى جانب اللغة العربية اللغتين التركية والفارسية، وقد طالع كتب التاريخ والفلسفة والقانون، خاصة قوانين الدولة العثمانية، وقد كان لتنوع ثقافته ثراء كبير، في فكره السياسي والديني))⁽⁶⁾.

وحين أخذ حظا معتبرا من الثقافة انخرط في ميدان العمل الحكومي، والحر، في الصحافة، والإدارة، والقضاء، صحفيا في جريدة (الفرات) الرسمية الحكومية سنة 1871، فمؤسسا لجريدته الحرة (الشهباء) سنة 1876 التي أوقفها السلطات العثمانية، واستدرجته للعمل في الوظائف الحكومية، بمدينة (حلب) فعمل في أكثر من أكثر من ميدان إداري، وقضائي متابعا الاهتمام بالشأن السياسي عربيا، كمواطن يحس نبض أمته العربية من المحيط إلى الخليج، مما جعل السلطات العثمانية تقدم على تعيينه قاضيا بعيدا في الحدود التركية سنة (1898) فكانت الإشارة التي قضت على ترده، لينطلق سائحا في أجزاء من وطنه الإسلامي، فتردد على (مصر) ثلاث مرات بين (1898) و(1902) كما سافر إلى بعض البلاد العربية، ومنها (شبه الجزيرة العربية) حيث حج، واستوحى كتابه (أم القرى) ليستقر أخيرا في (مصر) متابعا الكتابة فيها، وأهم ما كتبه مقالاته عن الاستبداد التي كان لها دوي متميز، بروحها، وصدقها، وتطابقها مع واقع تعيشه أمته العربية تحت استعمار أوروبي تدميري، أو تحت نير استبداد عثماني متخلف في سياسته وفكره، وسرعان ما عمل على نشر تلك المقالات موسعة، ومنقحة في كتاب، أعلن ظروفه، ومقاصده، داعيا إلى النهوض بإشاعة العلم والتعليم، والخروج من ظاهرة الخنوع والتواكل، كواحد من مسببات الاستبداد، والتمكين للاستبداد، قائلا في المقدمة الأولى من كتابه: ((طبايع الاستبداد، ومصارع الاستبداد)) ما يوضح جوانب عديدة من فكره : رؤية ومنهج وأسلوب: ((في زيارتي هذه لمصر، نشرت في أشهر جرائدها بعض مقالات سياسية تحت عنايات الاستبداد، ما هو الاستبداد وما تأثيره على الدين، على العلم، على التربية، على الأخلاق، على المجد، على المال.. إلى غير ذلك.

ثم في زيارتي مصر الثانية أجبت تكليف بعض الشبيبة، فوسعت تلك المباحث خصوصا في الاجتماعات كالتربية والأخلاق وأضفت إليها طرائق التخلص من الاستبداد ونشرت ذلك في كتاب سميت (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وجعلته هدية للناشئة العربية المباركة الأبية المعقودة آمال الأمة بيمين نواصيهم، ولا غرو فلا شباب إلا بالشباب.

ثم في زيارتي هذه وهي الثالثة، وجدت الكتاب قد نفذ في برهة قليلة فأحببت أن أعيد النظر فيه وأزیده زیدا مما درسته فضبطته، أو ما اقتبسته وطبقته، وقد صرفت في هذا السبيل عمرا عزيزا وعناء غير قليل.. وأنا لا أقصد في مباحثي ظالما بعينه ولا حكومة أو أمة مخصصة، إنما أردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه على ذويه.. ولي هنا قصد آخر وهو التنبيه لمورد الداء الدفين، عسى يعرف الذين قضوا نحبتهم، أنهم هم المتسببون لما حل بهم، فلا يعتبرون على الأغيار ولا على الأقدار، إنما يعتبرون على الجهل وفقد الهمم والتواكل.. وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات . . .))⁽⁷⁾.

ويبدو أن (الكواكبي) لم يبرح (مصر) وبعد أن دخلها مستقرا للمرة الثالثة، مهتما بإعادة طبع كتابه عن (الاستبداد) الذي جلب لها شهرة، كما جرّ عليه متاعب سياسية في (مصر) ومن خارجها بفعل القوى السياسية التي ترعبها الحقيقة تعلن في الناس، فاطرد الأمر عليه الذي أودى بحياته، فقضى نحبه مسموما حسما يبدو من المراجع، سنة (1902م) في (مصر) تاركا وراءه أهم أثر له في موضوع الحكم، تحت الاستبداد، وهو إن لم يحدّد بلدا بعينه ولا نظاما موصوفا، فإن عينه من دون شك على العالم الإسلامي بالدرجة الأولى والاستبداد العثماني فيه، فضلا عن الأنظمة التابعة للغرب، بما فيها النظام الملكي في (مصر) تحت وصاية الاحتلال البريطاني، فأنجز الرجل كتابه عن (الاستبداد) صفات وآثارا سلبية في (الحاكم) و(المحكوم) وعن مصارع ضحايا المستعبدین المقهورين، في محيط لا يُسأل فيه (المستبد) عما يفعل، ويطارد (المستبد) عما لم يفعل.

فما الاستبداد وطبائعه ومراتبه في وجهة نظر (الكواكبي)؟

إنه يبكر بالقول: إن (الاستبداد) يعني ((التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى))⁽⁸⁾ هوى الأنظمة والأفراد ((تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشينة وبلا خوف تبعه))⁽⁹⁾ فهو وباء سياسي واجتماعي تنعكس آثاره السلبية على الحاكم المستبد والمحكوم المستعبد، ((يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده))⁽¹⁰⁾ فلو كان (الاستبداد) إذن ((رجلا وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: أنا الشرّ، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضرّ، وخالي الذلّ، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي فالمال، المال . . المال))⁽¹¹⁾ وهي كلمات هنا مكتنزة جدا عن (الاستبداد) كمظهر في حياة شعب، وامتداداته وآثاره، المختلفة حسب طبائعه ومراتبه كما نظر إليها (الكواكبي) وهو لذلك ((أعظم بلاء يتعجل الله به الانتقام من عباده الخاملين ولا يرفعه عنهم حتى يتوبوا توبة الأنفة. . . الاستبداد أعظم بلاء، لأنه وباء دائم بالفتن، وجذب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وألم لا يفتر، وصائل لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي))⁽¹²⁾ وقد تكون لها نهاية (ما) أو (نهايات) مرة لطبيعة الاستبداد ذاته الذي ((لا يظهر فيه أثر فقر الأمة ظهورا بينا إلا فجأة قريب قضاء الاستبداد نجبه))⁽¹³⁾ كما أن من طبائعه ((أن الأغنياء أعداؤه فكرا وأوتاده عملا، فهم رباط المستبد. . . ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنياءها))⁽¹⁴⁾ .

والاستبداد مراتب أشدها تلك ((التي يتعوّذ بها من الشيطان، هي حكومة الفرد المطلق، والوارث للعرش، القائد للجيش الحائز على سلطة دينية))⁽¹⁵⁾ تنتهي بالمستبد إلى أن يكون ((عدو الحق، عدو الحرية وقاتلها، والحق أبو البشر والحرية

أمهم))⁽¹⁶⁾ الاستبداد يجعل (المستبد) في علاقته بالرعية أشبه ((بالوصي الخائن القوي في أموال الأيتام أنفسهم، كما يهوى، ما داموا أضعافاً قاصرين، فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم))⁽¹⁷⁾ .

وهذا يعني أن المحيط المتخلف، الرازح في أوحال الجهل، وأميسة الفكر والحرف يعتبر مشئلة لكل أشكال الاستبداد، لذا فكلما انتشر التعليم وشاع الوعي، واتسعت مساحات العلم في المجتمع كبر الخطر على (المستبدين) خصوصاً منهم (مستبدي الشرق) كما يشير (الكواكبي) تحديداً إلى ذلك ((فأفندتهم هواء ترتجف من صولة العلم، كأن العلم نار وأجسامهم من بارود، المستبدون يخافون من العلم حتى من علم الناس معنى كلمة (لا إله إلا الله) ولماذا كانت أفضل الذكر، ولماذا بني عليها الإسلام، بل وكافة الأديان على لا إله إلا الله))⁽¹⁸⁾ فسرى (المستبدون) في ذلك خطراً، وقد خيل لهم أنهم باتوا (آلهة) في أفئدة مواطنيهم المقهورين.

فالاستبداد آفة سياسية إذن، لا تنفشي إلا في محيط الجهل والتخلف، وكلاهما يتغذى من الفقر وقلة الوعي السياسي والاجتماعي، فتترتب عن ذلك كل النتائج السيئة، حين يصبح في مقدور (المستبد) شراء الذمم بالمناصب والمال، مما يهيئ لسقوط حتى من توفر على (حظ) ما من (العلم) مسابرة لمحيط راكد، يستسلم لقدره تحت نسير الاستبداد، فيجعل (المستبد) من هؤلاء وأشباههم ((سماسرة لتغيير الأمة باسم خدمة الدين أو حب الوطن، أو توسيع المملكة، أو تحصيل منافع عامة، أو مسؤولية الدولة، أو الدفاع عن الاستقلال))⁽¹⁹⁾ أو ما إلى ذلك من (الترهات) وأشكال التضليل التي يحاول المستبد أن يطوع العامة بها، وهو يقودها إلى (مصارعها) فالاستبداد (داء) هو أداة للاستعباد، قهره بطلب الحرية، وهو يركب العنف للهيمنة التي لا تدفع إلا برفض الأغلال والعمل للاستتصاف، وإن كان من صور الداء قانوناً ((تغلب السلطة على الشريعة)) فإن ((الدواء تغليب الشريعة [القانون] على السلطة. . . وتوحيد الله

حقاً . . . وحب الموت))⁽²⁰⁾ بديلاً للتشبث بالحياة التي تغدو تحت (الاستبداد) حياة بهيمية خالصة، يعيش فيها الناس كما تعيش الأنعام ليس غير.

حين تنتهي الأمة إلى هذا المستوى في الحياة تفقد إذن إنسانيتها، وقد ضربت عليها الذلة والمسكنة فتصير ((سافلة الطباع، تصير كالبهائم أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتبس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام ميزة، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التابعة للغالب عليها، أحسن أو أساء على حد سواء، وقد تنتقم على المستبد نادراً، ولكن طلباً للانتقام من شخصه لا طلباً للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئاً إنما تستبدل مرضاً بمرض، كمغص بداع))⁽²¹⁾ كحال البهائم تماماً في تمللها، وفي عوائق انقيادها في دروب صعبة أو ملتوية، لكن نحو حتوفها.

ونتائج الاستبداد هنا ذات صلة عضوية دقيقة بأسبابه، وطبائعه، أثرها سيئ في الحاكم والمحكوم معاً، لأن الاستبداد ((ريح صرصر فيه إعصار يجعل الإنسان كل ساعة في شأن، وهو مفسد الدين، في أهم قسميه أي الأخلاق، وأما العبادات منه فلا يمستها لأنها لا تلاحمه في الأكثر. ولهذا تبقى الأديان في الأمم المأسورة عبارة عن عبادات مجردة صارت عادات فلا تفيد في تطهير النفوس شيئاً، ولا تنهي عن فحشاء ولا منكر، لفقد الإخلاص فيها، تبعاً لفقده في النفوس التي ألقت أن تتلجأ وتتلوّى بين يدي سطوة الاستبداد في زوايا الكذب والرياء والخداع والنفاق، ولهذا لا يستغرب في الأسير الأكيف تلك الحالة، أي الرياء أن يستعمله أيضاً مع ربه ومع أبيه وأمه ومع قومه وجنسه، وحتى مع نفسه))⁽²²⁾.

من هنا تبدو آثار (الاستبداد) شاملة ومدمرة للإنسان، تمس حياته الشخصية، فكره، وأخلاقه، وعلاقاته بالناس، وحتى علاقاته بربه، فيغدو ضحية (الاستبداد) مخلوقاً مشوّهاً، في سلوكه، وفي نيّاته، وفي أقواله، فلا يؤمن في النهاية جانبه كحال (المستبد) ذاته، حين ذوبان الفاصل بين (الصدق والكذب) وبين ما يدور في الأفئدة والضمائر، وما تعبّر عنه الحركات والكلمات، في غابة من الآفات، والنتيجة الحتمية

تلوث النفس البشرية، واعتيادها النفاق، واستمرارها اللامبالاة والخمول، فالاستبداد بكل هذه المآثم يفسد الأخلاق نفسها في المجتمعات، و((يضطرّ الناس إلى استباحة الكذب والتحايل والخداع والنفاق والتذلل، وإلى مراغة الحس وإماتة النفس، ونبد الجسد، وترك العمل، إلى آخر، وينتج من ذلك أن الاستبداد المشؤوم هو يتولّى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة))⁽²³⁾ فيعيش الإنسان أسير الاستبداد لذلك ((خاملا خامدا، ضائع القصد، حائر لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه، كأنه حريص على بلوغ أجله ليستتر تحت التراب))⁽²⁴⁾ .

وهو أكبر أذى يصيب النفس البشرية التي كرمها الله، فأحلتها الشرائع السماوية مكانا مرموقة ليكون الإنسان فاعلا في الحياة، قويا نشيطا، صادقا مع ربّه والناس، جادا في أداء عمله، عن حب واقتناع، وإخلاص، هو الوضع الذي تختلف فيه حياة الإنسان في ظل العدالة، والحرية عن جحيم الاستبداد، ففي ظل تلك العدالة والحرية يعيش الإنسان ((نشطاً على العمل بياض نهاره، وعلى الفكر سواد ليله، إن طعم تلذذ وإن تلهى ترويح وتريض، لأنّه هكذا رأى أبويه وأقرباءه، وهكذا يرى قومه الذين يعيش بينهم، يراهم رجالا ونساء أغنياء وفقراء ملوكا وصعاليك: كلهم دانييس عن الأعمال، يفتخر منهم كاسب الدينار بكده وجده على مالك المليار إرثا عن أبيه وجده، نعم يعيش العامل ناعم البال يسرّه النجاح ولا تقبضه الخيبة، إنّما ينتقل من عمل إلى غيره، ومن فكر إلى آخر، فيكون متلذذا بآماله إن لم يسارعه السعد فسي أعماله، وكيفما كان يبلغ العذر عند نفسه والناس بمجرد إيفائه وظيفته الحياة أي العمل، ويكون فرحا فخورا، نجح أو لم ينجح، لأنّه برئ من عار العجز والبطالة))⁽²⁵⁾ هنا تلوح البدائل الضرورية، ويتعين العمل لها، للخروج من حياة (الشلل) في مستنقع الخمول، إلى الأخرى الدافقة بالحركة والعطاء والنماء والتطور .

بدائل الاستبداد : الحرية والعدل :

(الحرية) و(العدل) في مقدمة البدائل التي لا مناص من العمل لها لتجاوز الأوضاع التي صنعها الاستبداد بكل آثامه، وانعكاساته في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، والحرية المقصودة ليست حرية (فئة) أو جماعات، لكنها حرية شعب بأكمله، تعني ذلك المواطن نفسه البعيد عن (بؤر) الصراع السياسي، ومواقع صنع القرار، فكل مواطن كما يقول (غاستون بوتيول) ((على الرغم من بعده عن السلطة يظل في حياته وفي سعادته الشخصية معنيا بالحرية، ومتعلقا بها))⁽²⁶⁾ فهو رمز (دينساميكي) في مسار الحيوية التاريخية الفاعلة في النهاية التي تقضي بالضرورة إلى (الحرية) وعلى رأسها (الحرية السياسية) كحتمية في مجتمع يناهض الاستبداد، ويبقى مستوى (الحرية السياسية) مرهونا بأفراد كل مجتمع، فتقاس الحياة السياسية تبعاً لهذا ((في أمة ما . . . بمقياس معرفتهم الحرية . . . لأن الحرية كالصحة، لا يقدرها حق قدرها إلا من فقدوها . . .))⁽²⁷⁾ بمختلف أشكال فقدان فاندفع لافتكاكها، كما تكرت بذلك الثورتان (الأمريكية) و(الفرنسية) اللتان ركزتا على مبدأ الحرية كحق دستوري في شعبيهما طبعاً ، فتتمحور (الحريات السياسية) حول العلاقات البشرية، بما فيها الصلة بين (الحاكم) و(الرعية) فتعالج ((حق الإنسان في حرية التعبير عن رأيه وإيصاله إلى الآخرين بالوسائل التي يملكها . . . و . . . المساواة في الحقوق ييسر أفسراد الرعية مساواة لا استثناء منها، كما تعني حق المساهمة في الانتخابات العامة والمجالس السياسية الكبيرة حقاً يرافق العمر كله))⁽²⁸⁾ .

هنا تكون للحياة السياسية قيمتها في المجتمع، ومذاقها في نفوس أفرادها، فيعيش الإنسان ((نشيطاً على العمل بياض نهاره، وعلى الفكر سواد ليله)) بينما يقضي (المستعبد) تحت نير الاستبداد حياته (خاملاً، ضائع القصد) فالحرية (نعمة) (إلهية) للبشر، و(الاستبداد) سلطان غاشم يسلب الناس ما خصهم الله به، فالعمل للحرية حق مشروع إذن طبيعة وشرعاً، ينبغي الظفر به سلماً أو عنوة، بالتالي هي أحسن، أو بسالتني هي أعنف، وبذلك افتكت الشعوب (الغربية) حرياتاً، فضمنت دساتيرها حقوق

(المواطنة) والحرية السياسية والفكرية والعقدية، وغيرها، لإنجاز محيط سياسي صحي يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويوفر العدالة والحرية والمساواة بينهم، فتم على هذا الأساس بناء مجتمعات أوروبية حديثة، على أسس من الديمقراطية ذات الضوابط التي تحول دون أي نزوع استبدادي، كما تحول دون أي استغلال سلبي للحرية التي تصدر حريات الآخرين الفردية والسياسية في المجتمع نفسه، تحدد هذا بتعبير (المجتمع نفسه) لأن هذه الحريات أثبتت الأحداث الغربية أنها غير قابلة للتصدير إلى الآخرين، التابعين جبرا (للاستعمار) أو اختيارا كذيول بليدة غير واعية تنفذ ما يملئ عليها (الغرب) الوصي غير الشرعي الذي يصر على أن يبقى الذئبول دون الرشد، بمرور القرون، وتعاقب الأجيال.

الحرية السياسية، والعدالة، بكل وجوها، واقع أدركه (الغرب) فنعم بالحرية السياسية والفكرية فتطور وازدهر، وبقي دونه (الشرق) يعاني أشكالا من الاستبداد عديدة، جعلت العلاقة بين (الحاكم) و(المحكوم) غير سوية، يحمها الخوف والريبة من الجانبين، وكذا النفاق والرياء والغدر، مما يمكن لأمراض شتى سياسية واجتماعية مدمرة تفقد الإنسان حسه بالحياة نفسها، كما تصدر أخلاقه ومبادئه، ورأيه الديني والعلمي نفسه، في مناهات العبيثية السياسية واللامبالاة، مما يفقد الحياة طعمها، ويستجيب لإرادة الحاكم المستبد، يتصرف في رقاب الناس، ويستفيد من أعمالهم وانقيادهم، وطاعتهم العمياء، وهي الحال التي شغلت (الكواكبي) في رؤيته (للحرية) في العالم الإسلامي، ومنه الوطن العربي، وفي العوامل التي تحول دونها مكرسة الاستبداد، وفي البدء والختام طبيعة العلاقة بين (الحاكم) و(المحكوم) في محيط استبدادي يقوم على الظلم والقهر، وتغييب إرادة الشعب، وتكريس الكذب والنفاق، وإشاعة الخوف والغدر، في تلك العلاقة بين سلطة مستبدة، ورعية خائفة مستسلمة، تبقى وسيلتها الوحيدة لقطع دابر (الاستبداد) : ((ترقي الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس)).

أزمة الشرعية في العلاقة بي (الحاكم) و(المحكوم):

من قراءة (طبائع الاستبداد) لا نعثر على إشارة إلى ما يسمى (شرعية) لا دستورية، ولا ثورية، ولا دينية، ولا حتى شرعية (كاريزمية) لهالة حاكم في صفوف شعب معجب به، بل هو الانعدام للشرعية، وفي أحسن الأحوال نعبر عن ذلك بكلمة (أزمة الشرعية) لأن هناك علاقة قائمة بين (الحاكم) و(المحكوم) ورث الأول سلطة استبدادية أب عن جد، ولم يعمل لتطويرها إلى سلطة دستورية فسي أدنى حدودها، وورث الثاني الرضى بحكم المستبد مكبلاً بجهله، وخوفه، وطغيان حاكمه، وخيانة رجال فكر فيه إن كانوا، وعلماء دين إن وجدوا: باعوا ضمائرهم للحاكم الظالم وللشيطان المريد معه.

وأم المصائب في المجتمعات خنوع رجال الرأي، وعلماء الدين فيها، وأعيانها أيضاً، وإذا كان الإحساس بهذا غير ذي شأن فيما يتعلق بالأعيان الذين هم في معظم المجتمعات المتخلفة ليسوا سوى خشب مسندة، فالأمر مختلف حين يتحول (المتعلم) إلى منافق يداري النظام الاستبدادي على أشلاء شعبه مستمراً (الحظوة الاستبدادية) في كنف المستبد الحريص على خنوع الرعية، وإذلالها، لإشعارها بهيبته، ووضاعتها، ما دامت في قبضته بحكم واقعها في المجتمعات، على عكس تلك التي تتخذ الرحيل سبيلاً للخلاص من قبضة الاستبداد، كعشائر ((يقطنون الهادية، يسهل عليهم الرحيل والتفرق متى مست حكومتهم حريتهم الشخصية وسامتهم ضيماً، ولم يقووا على الاستنصاف))⁽³⁰⁾ حتى الحكومات في مثل هذه الحالة ((قلما اندفعت إلى الاستبداد، وأقرب وسيلة لذلك أهل جزيرة العرب، فإنهم لا يكادون يعرفون الاستبداد من قبل عهد ملوك تبع وحمير وغسان إلى الآن، إلا فترات قليلة، وأصل الحكمة في أن الحالة البدوية بعيدة بالجملة عن الوقوع تحت نير الاستبداد، وهو أن نشأة البدوي نشأة استقلالية بحيث أن كل فرد يمكنه أن يعتمد في معيشته على نفسه فقط))⁽³¹⁾ وبذلك يفلت البدوي من قبضة (الاستبداد) ويتحرر من (الاستعباد) الذي ينشده (الحاكم) في العلاقة بينهم وبين (المحكومين) في الظروف غير الصحية، التي تنعدم فيها شرعية

العلاقة التنظيمية بين حاكم بأمره لا يسأل عن أفعاله، وبين محكوم مقهور قد يسأل عما لم يفعل.

هي ذي إرادة (الحاكم) الظالم الجاهل في علاقة غير سوية مع (المحكوم) تحكمها سياسة البطش والإرهاب، لا سياسة العدل والحب والشورى والتعاون على الخير العام للشعوب والأوطان، لأن طبيعة الاستبداد تنافي والحق، فيتمكن الشر ذاته من نفس المستبد الذي يريد رعية من نجاج ليس لها من دور إلا أن تفعل ما يأمر به حاكمها الطاغية ((المستبد إنسان مستعد بالطبع للشر . . . يسود أن تكون رعيته كالغنم ذرا وطاعة، وكالكلاب تذلا وتملقا))⁽³²⁾ لكن المنطوق، ومجريات الأحداث تجعل من واجب هذه الرعية المهانة أن تحاول معرفة ((ما هو الخير وما هو الشر، فتلجئ حاكمها للخير رغم طبيعته أن تكون كالخيل إن خدعت خدعت، وإن ضربت شربت، وعليها أن تكون كالصقور لا تلاعب ولا يستأثر عليها بالصيد كله، خلافا للكلاب التي لا فرق عندها أطمعت أو حرمت حتى من العظام))⁽³³⁾ هذا التوتر بين (الحاكم) و(المحكوم) الذي يصف فيه (الكواكبي) طغيان الأول وانسحاق الثاني، فيه الدعوة القوية إلى ((تأسيس الشرعية الجديدة عن حقوق المواطنين كأفراد، وعن حقوقهم أيضا كأعضاء في جماعات))⁽³⁴⁾ وتبقى (الغوغساء) أو العوام ((قوت المستبد وقوته، بهم عليهم وصول ويطول، بأسرهم فيتههلون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم فيثنون على رفعة، ويغري بعضهم على بعض فيفتخرون بسياسته، وإذا سرف في أموالهم يقولون كريما، وإذا قتل منهم ولم يمثل يعتبرونه رحيمًا، ويسوقهم إلى خطر الموت فيطيعونه حذر التوبيخ، وإن نقم عليه بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة))⁽³⁵⁾ .

من هنا تتوغل الريبة في النفوس: بين حاكم ظالم خائف أيضا من رعيته، ورعية مرعوبة بدروها، إنها العلاقة المشحونة بالتوتر الدائم، وهواجس الشر والأذى تقيم في الأفئدة : ((إن خوف المستبد من نقمة رعيته أكثر من خوفهم بأسه، لأن خوفه نشأ عن علمه بما يستحقه منهم، وخوفهم ناشئ عن جهل، وخوفه عن عجز

حقيقي فيه، وخوفهم عن توهم التخاذل فقط، وخوفه على عقد حياته وسلطانه
وخوفهم على لقيمات. . . .

كلما ازداد المستبد تعسفا زاد خوفه من رعيته، وحتى حاشيته. . . وأكثر ما
تختم حياة المستبد بالجنون. . . أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم، لأن هؤلاء هم
أشقى خلق الله حياة، يرتكبون كل جريمة وفظيعة لحساب المستبد الذي يجعلهم
يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم
فعله بدون أن يطلب أو يصرح⁽³⁶⁾.

بهذا يصادر (المستبد) كرامة الناس، وحياتهم، وشرفهم، وهناءهم، كما يشوه
أخلاقهم أشنع توشيه، فتتسم نفوسهم، ويندثر إحساسهم، بالكرامة الشخصية، رأس مال
الإنسان في الحياة، ذخره في الدنيا وذكره بعد الممات، وبذلك يلاحظ (الكواكبي) أن
الآثار السيئة للاستبداد ليس لها مرافئ ولا حدود، آثار مادية ومعنوية، يضطر معها
((الناس إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل، وإلى مراغة الحس،
وإماتة النفس، ونبد الجد وترك العمل. . . ثم إن عبيد السلطة التي لا حدود لها هم
غير مالكين أنفسهم، ولا هم آمنون على أنهم يربون أولادهم لهم، بل هم يربون
أنعاما للمستبدين، وأعوانا لهم عليهم، وفي الحقيقة إن الأولاد في عهد الاستبداد هم
سلاسل من حديد يرتبط بها الآباء على أوتاد الظلم والهوان والخوف والتضييق⁽³⁷⁾).

لذا يغدو الاستبداد مصدر قلق، وضيق، بل يأس، لكونه ((يسلب الراحة الفكرية
فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات
متفاوتة في الناس، والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصل مرضهم العقلي
إلى درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر. . . ولهذا كان الاستبداد يستولي
على تلك العقول الضعيفة للعامة فضلا عن الأجسام فيفسدها كما يريد⁽³⁸⁾).

فيعمّ السوء، والفساد، في وضع لا ينعم فيه كاسب المال، ولا الراغب في
حيازته، لانعدام الأمل كانهدام الأمن والأمان، وقد أضحي ((حفظ المال في الإدارة
المستبدة أصعب من كسبه، لأن ظهور أثره على صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه،

ولذلك يضطرّ الناس زمن الاستبداد لإخفاء نعمة الله والتظاهر بالفقر . . . وأنّ العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه، وأنّ أسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكام ولا يعرفونه⁽³⁹⁾ وبذل أن يكون المال مصدر هناء وسعادة يصير عامل قلق ومتاعب بل صراع، حتى مع (المستبددين) و(الاستبداد) فالأغنياء أنفسهم ((أعداؤه فكرا، وأوتاده عملا . . . ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنيائها)) كما يكبر فزعهم على مالهم المعرض للسلب على أيدي الحاكم مثل اللص، فظروف الاستبداد تجعل ((المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصباء، أو بحجة باطلية، وعرضة أيضا لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظل أمام الإدارة الاستبدادية، وحيث المال لا يحصل إلا بالمشقة فلا تختار النفوس الإقدام على المتاعب مع عدم الأمن على الانتفاع بالثمرة))⁽⁴⁰⁾ .

وهكذا يختل ميزان الحياة، فيسعى النظام الاستبدادي لركوب (الرعية) وإذلالها مغررا بها باستعمال (السماسرة) أنفسهم من صفوفها، لمساعدته على التغرير بالأمّة، والإمعان في ذلتها، وخمولها، مستغلا في ذلك (أشباه العلماء) أنفسهم، وهو يغريهم بالمناصب، ليكونوا ((له أعوانا خبثاء ينفعونه بدعائهم، ثم هو بعد التجربة إذا خاب وئس من إفسادهم يبادر إلى إبعادهم والتكيل بهم، ولهذا لا يستقرّ عند المستبد إلا الجاهل العاجز))⁽⁴¹⁾ .

وهكذا يختل نظام الحياة في هذه العلاقة المريبة، المشحونة بالتأزم، وبالانسائس والمؤامرات، فتصاب الحياة العامة بشتى التشوهات التي تجعل المواطن أسير الاستبداد من دون نظام في حياته، وأخلاقه الدينية والاجتماعية، فقد ((يصبح غنيا فيضحي شجاعا كريما، وقد يمسي فقيرا فيبيت جبانا خسيسا، وهكذا كلّ شؤونته تشبه الفوضى، لا ترتيب فيها))⁽⁴²⁾ ممّا تضع مع مختلف الضوابط، بما فيها الضوابط الأخلاقية والدينية القائمة على (الأمر بالمعروف) و(النهي عن المنكر) المستحيلة مع واقع استبدادي يحتاج دفعه إلى جهود، وبقطة تبقى مستحيلة مع الجهل والتخلف، فضلا عن الركون إلى الخمول، والاستسلام لليأس.

هكذا تبرز العلاقة مختلة تماما في المحيط الاستبدادي بين (حاكم) يريد أمة من نعاك تتبعه، وكلاب تحرسه، وبهائم تخدمه، و(محكوم) لم يعد له من مطمح في الحياة إلا أن يودع نهاره ويستقبل ليله كبهائم التي تساوى معها في خدمة الحاكم المستبد، والرضى بالحياة من طعام يقيم الأود، ومربط يريح الجسد، في انتظار القبر، هو موت الروح كموت الجسد، مما يجرّد الإنسان من آدميته التي يصادرها الطغاة حين تفرغ لهم المساحة، وتستسلم الرعية المنهكة، العاجزة، اليائسة.

❖ الخلاصة :

ليس هناك إذن من يستطيع أن يمسارس واجباته و((حقوقه كمواطن دون الحصول على حد أدنى من الكفاف ودون حد أدنى أيضا من إتاحة الفرص للارتياح النفسي والراحة الجسدية))⁽⁴³⁾ في الوقت ذاته، غير ((أن الحكومات الاستبدادية تكون عادة من المسلمين بتكاثر السكان نسبيا، وبارهاق الكتل البشرية بالبوأس، تنمو كثافة السكان فيزداد معها الخضوع فتتسع الشقة بين القادة والرعية))⁽⁴⁴⁾ الغارقة في شقائها بفعل الاستبداد ونتائجه، فالاستبداد إذن داء لا يزول من تلقاء نفسه، من دون دواء محصور في طلب (الحرية) والعمل لها، وليس من شأن هذه الحرية أن تساس قيادها لنفوس خاملة خائرة، وأرواح منهكة خربة بفعل استسلامها للاستبداد، لأن هذا عدو الحق والحرية، يرى العوام صبية أيتاما ونياما أيضا، تنبغي ممارسة الوصاية عليهم واستغلالهم، ويبقى العمل منوطا بالعلماء الراشدين لإنقاذ شعوبهم، ممن دون أن يتسامحوا في مواقفهم ومبادئهم، ولا أن يبيحوا للأنظمة الاستبدادية فرص استئراجهم، ولا شراء ضمائرهم، فمسؤوليتهم الكبرى هي النصيح والإرشاد (للحاكم) و((المحكوم) معا، لإنجاز محيط صحي ينمو فيه وعي شعبي بقيمة الحرية والحياة، والحق والعدل والمساواة، فانه تبارك وتعالى يأمر بدفع المنكر، وبتغيير ما بالنفس ليغير الله ما بها، والعمل على نصيح الحاكم ذاته، والخروج عليه حين لا يصغي إلى النصيح ويأتي بما لا يأمر به الله، فيصادر الحريات والحقوق، من دون زجر، فيكون المواطن شريكا له بالصمت، وصمت العلماء أكثر شناعة، بالصبر على الذلة، والخضوع، فانه ((جلست حكمته قد جعل الأمم مسؤولة عن أعمال من تحكمه عليها، وهذا حق، فإن لم تحسن أمة سياسة نفسها أدلها الله لأمة أخرى تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيم على القاصر أو السفیه، وهذه حكمة، ومتى بلغت أمة رشدها وعرفت للحرية قدرها استرجعت عزها وهذا عدل، وهكذا لا يظلم ربك أحدا، إنما هو الإنسان يظلم نفسه، كما لا يذل الله [كذل] أمة عن قلة، إنما هو الجهل يسبب كل علة))⁽⁴⁵⁾ .

كذلك يقول علماء السياسة والاجتماع، وهكذا يقول (الكواكبي) في آخر فصول كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) فنلاحظ أن الهاجس الدائم في كلامه الضيق بالاستبداد والمستبدين العاملين لإبقاء شعوبهم في حمأة الجهل والتخلف، حريصين على شراء الذمم، مع استسلام تلك الشعوب، ووجود (أشباه علماء) ماجورين، عملاء للنظام، يؤازرونه في الشر، ولا يسدون له النصيح للخير، فيستهض الكاتب الهمهم هم الشعوب، ونخبته، مهيبا بالجميع لطلب للخير، التي هي الحياة، وإن لم تسهم أفكار (الكواكبي) بشكل مباشر في استنهاض الأمة مع مطلع القرن العشرين لأسباب مختلفة. . في مقدمتها :

الأمية التي تبقى سدا متيعا دون وصول الفكرة المكتوبة وسط حصار السلطة، وتأثيرها، لكن تأثير (الكواكبي) كان مرحليا هادئا، في حياته قليلا، وبعد مماته أكثر، بالنقاء أفكاره بأفكار أبناء جيله والجيل السابق له، واللاحق بعده: من رجال (الفكر) القومي، الذين كان لهم إسهامهم من دون شك، في بقطة الأمة العربية، وتطلعها إلى الحياة الحرة الكريمة السعيدة.

كان (الكواكبي) علما عربيا ، ذا روح قومية، رجل فكر واجتماع وسياسة، وثقافة، رفض أن يدجن، وأثر أن يشير بكتاباتة إلى بعض مواطن الداء التي تعوق الشرق ومنه الأمة العربية عن التقدم، وتحرمها حقها في الحرية والكرامة الإنسانية.

كان الكواكبي صوتا هادئا مؤثرا، وإن كان الصدى مدويا، من دون صخب، ولا (جمعجة) لأنه رجل الكلمة والرأي الذي أثر أن يضحى باستقرار في حياة عائلية هادئة، كما ضحى بالمنصب، ليعيش هم أمته العربية الطامح إليها واحدة موحدة صامدة، عزيزة قوية شامخة .

الهوامش :

- 1- د. عمر بن قينة ، الأدب العربي الحديث، ص: 14، دار الأمة، الجزائر، جانفي 1999م.
- 2- المرأة، حمدان بن عثمان خوجة، ت: د. محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، 1972م.
- 3- السعي المحمود في نظام الجنود، محمد بن محمود بن العنابي، تحقيق وتقديم: د. محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.
- 4- أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، خير الدين التونسي، تحقيق: المنصف الشنوفي، ط: 2، الدار التونسية للنشر (تونس) والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) 1986م.
- 5- تخلص الإبريز في تخلص باريز، رفاع الطهطاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1974.
- 6- مقدمة كتاب (طبائع الاستبداد) محمد خالد، ص: 8، موفم للنشر، الجزائر، 1988م.
- 7- الكواكب، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: 4، موفم للنشر، الجزائر، 1988م.
- 8- المصدر نفسه، ص: 7.
- 9- المصدر نفسه، ص: 9.
- 10- المصدر نفسه، ص: 50.
- 11- المصدر نفسه، ص: 71.
- 12- المصدر نفسه، ص: 15.
- 13- المصدر نفسه، ص: 85.
- 14- المصدر نفسه، ص: 86.
- 15- المصدر نفسه، ص: 11.
- 16- المصدر نفسه، ص: 14.
- 17- المصدر نفسه، ص: 41.
- 18- المصدر نفسه، ص: 49.
- 19- المصدر نفسه، ص: 49.

- 20- المصدر نفسه، ص: 8
- 21- المصدر نفسه، ص: 178
- 22- المصدر نفسه، ص: 116
- 23- المصدر نفسه، ص: 121
- 24- المصدر نفسه، ص: 118
- 25- المصدر نفسه، ص: 117-118
- 26- غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ت: نسيم نصير، ص: 139؛
عويدات، بيروت، 1982م.
- 27- المصدر نفسه، ص: 172
- 28- المصدر نفسه، ص: 173
- 29- الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: 181.
- 30- المصدر نفسه، ص: 13.
- 31- المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.
- 32- المصدر نفسه، ص: 15.
- 33- المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.
- 34- الدكتور غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، سلسلة الثقافة
القومية، رقم 10، ص: 102، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
حزيران/يونيو، بيروت، 1987.
- 35- الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: 44.
- 36- المصدر نفسه، ص: 44-46.
- 37- المصدر نفسه، ص: 121.
- 38- المصدر نفسه، ص: 93.
- 39- المصدر نفسه، ص: 86.
- 40- المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.
- 41- المصدر نفسه، ص: 58.
- 42- المصدر نفسه، ص: 96.
- 43- غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ص: 175.
- 44- المرجع نفسه، ص: 176.
- 45- الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: 187.

فهرس

الصفحة	الموضوع
7	الفصل الأول : صورة الحاكم والمحكوم لدى ابن المقفع في آثاره.
45	الفصل الثاني : ابن العنابي ورؤيته الإصلاحية في الحاكم والمحكوم.
63	الفصل الثالث : المفكر الإصلاحي (عبد الرحمن الكواكبي) وأزمة الشرعية بين الحاكم والمحكوم.
81	الخلاصة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدار اسامه للنشر والتوزيع
الرياض - عمان

تلفاكس / ٥٨٦٢٦٢٣ - ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب. ١٤١٧٨١

To: www.al-mostafa.com